



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

لجنة التقييم - الدورة الثلاثون

روما، 18 فبراير/شباط 2002

جمهورية الهند

التقييم عند انتهاء المشروع

مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش

الموجز التنفيذي

و

الاتفاق عند نهاية التقييم



بيان المحتويات

i	تقديم
ii	خريطة منطقة المشروع
1	القسم الأول: الموجز التنفيذي
1	أولاً - مقدمة
3	ثانياً - أداء التنفيذ
8	ثالثاً - التحليل والأثر
12	رابعاً - الاعتبارات والتوصيات
18	القسم الثاني: الاتفاق عند نهاية التقييم



تقديم

تحتوي هذه الوثيقة المقدمة للجنة التقييم للنظر فيها قسمين مختلفين يتعلقان بتقييم مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش (الهند) عقب انتهائه. ويتضمن القسم الأول موجزا تنفيذيا للتقييم، في حين يشتمل القسم الثاني على الاتفاق ما بعد انتهاء التقييم الذي يعتبر من الجوانب الإلزامية في عمليات التقييم التي يضطلع بها الصندوق. وقد تم التوصل إلى الاتفاق عند نهاية التقييم بين مختلف شركاء التقييم في 30 أبريل/نيسان 2001 في حيدرآباد. ويستند إلى تحليل متعمق وإمعان في النتائج الرئيسية للتقييم. وهذا الاتفاق حصيلة عملية تعلم، وحوار مكثف فيما بين أعضاء شراكة التعلم الأساسية¹ وهو يتألف من خمسة اعتبارات رئيسية متعمقة ذات صلة بالتقييم.

1 تضم هذه الشراكة مفوض دائرة النهوض بأحوال القبائل في حكومة ولاية اندرا براديش، ومسؤول التعاون الإنمائي في سفارة هولندا، نيودلهي، ومنظمة أوتريش (وهي منظمة غير حكومية) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ممثلا بشعبة آسيا والمحيط الهادي ومكتب التقييم والدراسات).



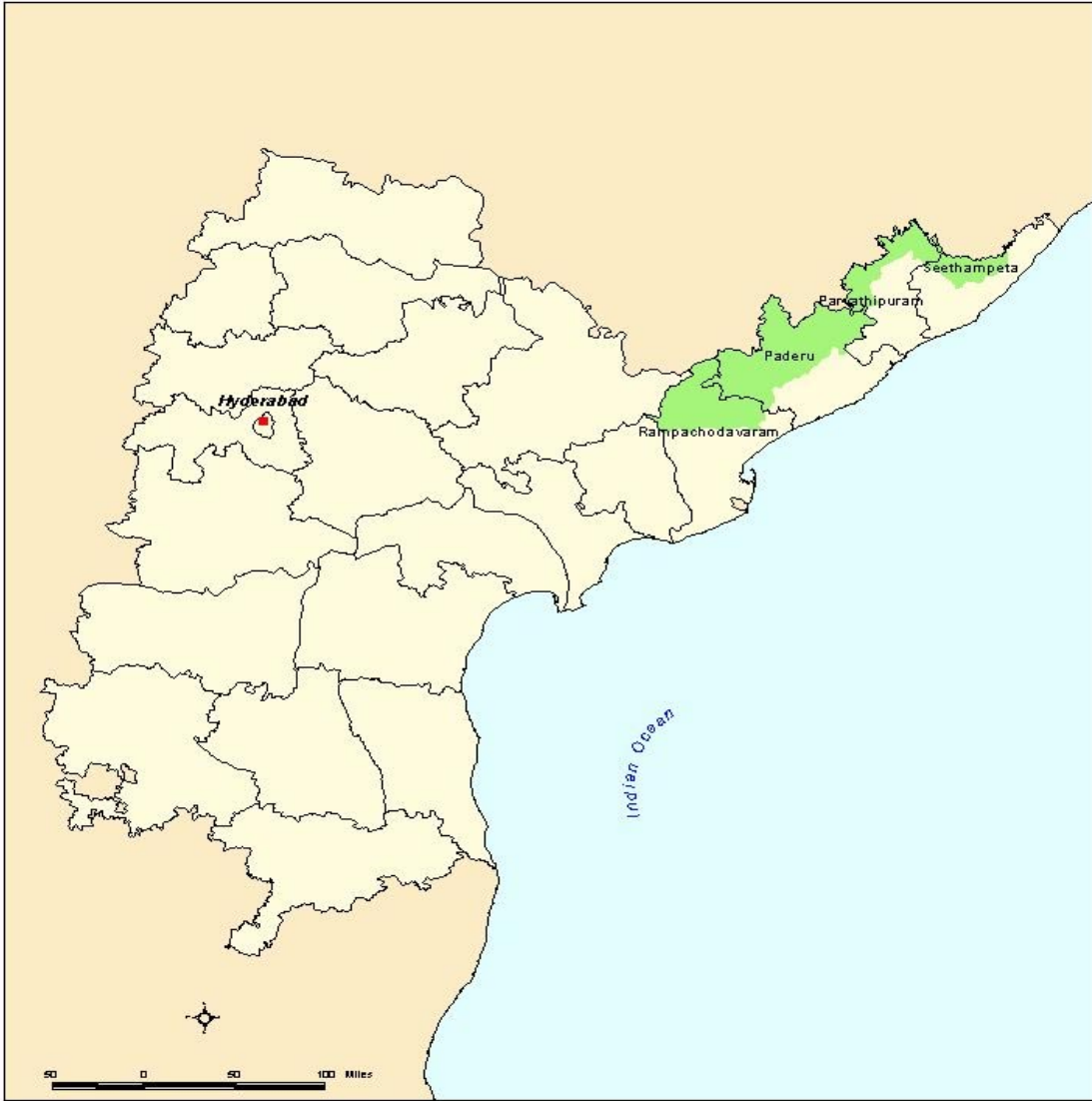
خريطة منطقة المشروع



INDIA ANDHRA PRADESH TRIBAL DEVELOPMENT PROJECT (APTDP)

Completion Evaluation

Map of Project Area



Source: IFAD

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

القسم الأول: الموجز التنفيذي

أولا - مقدمة

1 - معلومات أساسية عن المشروع - أجرى الصندوق تقديرا لمشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش في ديسمبر/كانون الأول 1990. وأصبح القرض ساري المفعول في 27 أغسطس/آب 1991، وتم إغلاقه في 31 مارس/آذار 1999. وبلغت تكلفة المشروع الإجمالية 46.5 مليون دولار أمريكي تم تمويلها من حكومتى الهند وولاية اندرا براديش (19.5 مليون دولار أمريكي)، والصندوق (20.0 مليون دولار أمريكي)، وهولندا (7.0 ملايين دولار أمريكي) وكانت المؤسسة المتعاونة هي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتولت دائرة النهوض بأحوال القبائل في ولاية اندرا براديش مهمة الوكالة المنفذة التي تتحمل المسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع.

2 - منطقة المشروع - توجد منطقة المشروع في المناطق الشمالية الشرقية من ولاية اندرا براديش. وقد نفذ المشروع في أربع وكالات متكاملة متجاورة معنية بالنهوض بأحوال القبائل مع تركيز خاص على الأسر العاملة في الزراعة المتنقلة (أو ما يعرف محليا بزراعة البودو) القائمة على نظام القطع والحرق هذه الوكالات هي: سينامبيتا (منطقة سريكاكولام)، وبارفاتيبيورام (منطقة فيزياناغرام)، وباديرو (منطقة فيزاخاباتام)، ورامباتيبيورام (منطقة شرق جودفاري). وتتألف منطقة المشروع من سهول شاسعة وتلال ووديان ضيقة. ويتراوح الارتفاع بين 200 م وما يصل إلى 600 م فوق سطح البحر في بعض مناطق باديرو، وتضم المنطقة جملة واسعة من الأحوال الجوية المحلية. فالمناطق التي تمارس فيها زراعة البودو تتكون في غالب الأحيان من المنحدرات الشديدة وتتجاوز فيها الحرارة 28 درجة. ويبلغ متوسط منسوب الأمطار نحو 100 مم سنويا مع هطول نحو 80% من الأمطار خلال موسم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية (يونيو/حزيران - سبتمبر/أيلول). وتتميز المنطقة بالمناخ الجيد عموما والتربة المنتجة والتنوع البيولوجي الغني ونقل فيها الضغوط السكانية عما هو الحال في السهول.



الصورة 1: قمة جرداء تعاني من إزالة الغابات وتعرية التربة في منطقة المشروع.



3 - **المجموعة المستهدفة** - كانت تقطن منطقة المشروع بأكملها، وقت تقدير المشروع، قبائل المنبوزين. وكان نحو 70% منها يعمل في زراعة البودو، وتعتمد غالبية النسبة المتبقية على الإنتاج المحصولي القائم على الأمطار. وكانت درجة الفقر في أعلى مستوياتها بين نسبة 13% من الأسر التي ليس لديها سوى أراضي الزراعة المنقولة، وكان متوسط الدخل في السنة، بما في ذلك الدخل غير الزراعي، يقدر بنحو 2 660 روبية لهذه الأسر. وكانت الأرقام المقابلة للأسر التي تمارس كل من الزراعة المنقولة والزراعة الدائمة 3 710 روبية. وكان كل من الرقمين دون مستوى الفقر السنوي البالغ 4 800 روبية للأسرة هو الرقم الذي يستخدمه البرنامج المتكامل للتنمية الريفية. وكانت المجموعات المعرضة على وجه الخصوص تضم أعدادا كبيرة من الأسر المعتمدة وأشد النساء فقرا والشباب العاطل عن العمل. وذكرت التقارير أن نحو 60% من الأسر القبلية تعاني من الديون للتجار والمرابين من غير القبائل حيث بلغ متوسط الدين 1 390 روبية. وتتألف المجموعة المستهدفة من جميع الأسر البالغ عددها 63 370 التي تعيش في 2 077 قرية في 16 منطقة من مستجمعات المياه المختارة.

4 - **الأهداف الاستراتيجية** - تمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز الأمن الغذائي الأسري المعتمد على الذات من خلال زيادة الإنتاج الغذائي ورفع دخل الأسر القبلية مع تركيز خاص على الأسر التي تمارس الزراعة المنقولة. وشملت استراتيجية المشروع العديد من العناصر: (أ) زراعة المنحدرات على التلال بالمحاصيل الشجرية لتوفير الغذاء والدخل النقدي فضلا عن استخدام تدابير صيانة التربة لاستعادة التوازن البيولوجي؛ (ب) تحسين إنتاجية المحاصيل الغذائية من خلال توسيع الرقعة المزروعة بالري وتحسين تكنولوجيا الزراعة؛ (ج) وضع استراتيجية لتنمية المجتمع المحلي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية؛ (د) تحديد التدابير اللازمة لمعالجة الديون المزمنة بين القبائل من خلال تعزيز نظم الائتمان والتسويق، وعلى وجه الخصوص تكوين الأصول والقدرات الخاصة بمؤسسة جرجيان التعاونية.

5 - **عناصر المشروع وتنفيذه** - يتكون مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش من العناصر الآتية: (أ) النهوض بأحوال المجتمع المحلي والنساء (6% من تكاليف المشروع)؛ (ب) الصحة والتعليم (9%)؛ (ج) تنمية الموارد الطبيعية (70%)؛ (د) دعم الائتمان والتسويق (9%)؛ (هـ) دعم إدارة المشروع بما في ذلك المراقبة والتقييم (6%). وتتحمل دائرة النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش المسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع مع تولي المفوض المعني بالنهوض بأحوال القبائل مهمة منسق المشروع. وقد نفذت أنشطة المشروع من خلال القنوات العادية لوكالات التنمية القبلية المتكاملة وعين مسؤول المشروع من هذه الوكالة مديرا للمشروع ومسؤولا عن الإدارة اليومية للمشروع.

6 - **العامل السياسي: "النكسالية"**. يتمثل الخطر الرئيسي الكامن في تنفيذ المشروع في سجل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المنطقة. فخلال السبعينات والثمانينات، شهدت منطقة المشروع فترة من الاضطرابات بوصفها منشأ حركة التمرد النكسالية التي هي حركة تمرد راديكالية. وكانت بداية المشروع تمثل حركة جريئة من جانب كل من الحكومة الهندية والصندوق، أتاحت فرصة لتقييم العلاقة بين حركة الاحتجاج التي تقودها المنظمات القاعدية وتنفيذ مشروع النهوض بأحوال القبائل القائم على المشاركة.

7 - **عملية التقييم عند انتهاء المشروع** - كان الهدف الرئيسي من عملية التقييم عند انتهاء المشروع هو تقييم أداء وتأثيرات مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش. وثمة هدف آخر يتمثل في توثيق خبرات المشروع ووضع سلسلة من الدروس المكتسبة التي يمكن أن تساعد على تصميم وتنفيذ المشروعات المماثلة الجارية والمقبلة في



هذا البلد وفي غيره من البلدان. وقد اشتركت في تقييم المشروع هولندا التي شاركت في التمويل، وصمم ونفذ لتوفير أقصى مشاركة وملكية محلية ممكنة.

8 - وقد اضطلع بعملية التقييم الريفي التشاركي من 15 سبتمبر/أيلول إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2000 من جانب منظمة "أوتريش" (وهي منظمة غير حكومية توجد في بانجالور بالهند). وكان الهدف من هذه العملية هو جمع بيانات أولية من أصحاب الشأن بالمشروع من أجل تقييم أداء المشروع من زاوية المستفيدين منه بما في ذلك الاستهداف والتأثير والاستدامة. ونوقشت نتائج وتحليل التقييم الريفي التشاركي في حلقة عمل لأصحاب الشأن عقدت في حيدرآباد في أكتوبر/تشرين الأول 2000، وأتيحت نتائجها لفريق التقييم.

9 - أوفد فريق التقييم عند انتهاء المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني 2000. حيث عقد مناقشات مع ممثل الحكومة الهندية وسفارة هولندا في نيودلهي قبيل المضي إلى منطقة المشروع حيث جرت مناقشات مع المسؤولين في حكومة ولاية اندرا براديش، والمنظمات غير الحكومية والمشاركين الآخرين في المشروع. وعقدت حلقتنا عمل تمثلاً لأصحاب الشأن الرئيسيين في بداية ونهاية البعثة لتكوين منتدى للتشاور والحوار وتبادل المعارف. وقضى أعضاء البعثة نحو أسبوعين في مناطق المشروع الأربعة، تمكنوا خلالها من التفاعل بصورة مباشرة مع المستفيدين في 35 قرية واكتساب نظرة معمقة قيمة من خبراتهم. كما فحصوا بعض إنجازات المشروع المادية وشاركوا في مناقشات معمقة مع كبار موظفي المشروع. ونظم مؤتمر بالفيديو (لهي/روما) خلال الاجتماع الختامي الذي عقده بعثة التقييم في نيودلهي. وأتاح ذلك لموظفي الصندوق من مكتب التقييم والدراسات، وشعبة آسيا والمحيط الهادي فرصة المشاركة في المناقشات. وأخيراً، عقدت حلقة دراسية عملية لأصحاب الشأن في 30 أبريل/نيسان 2001 في حيدرآباد لمناقشة مشروع تقرير التقييم وصياغة اتفاق نهاية التقييم.

ثانياً - أداء التنفيذ

10 - تنمية الموارد الطبيعية - كانت النتائج المادية في إطار عنصر الموارد الطبيعية تواكب عموماً الأهداف أو تتجاوزها. فقد زاد الإنتاج الغذائي الكلي في منطقة المشروع بما يقدر بنحو 500% خلال فترة المشروع. غير أن هذه الأرقام تخفي وراءها بعض المشكلات الهامة مثل الحاجة إلى النهوض بصيانة شبكات الري، ونقص المعارف الكافية عن تقنيات البستنة والأهم من ذلك ربما زيادة التعرض للجفاف نتيجة للاعتماد على الزراعة القائمة على الري على حساب التقنيات التقليدية التي تتضمن تدابير ذاتية لمواجهة ظروف الجفاف الدورية. واعترف المزارعون، عند سؤالهم، بأنهم يواصلون الزراعة المنقولة بوصفها آلية احتياطية أو أنهم سيحبونها إذا اقتضى الأمر.

11 - وبصورة أدق، جرى تزويد نحو 20 000 هكتاراً من الأراضي البعلية بالري وهو ما يمثل زيادة في المساحة المروية تعادل ست مرات ونصف المرة المساحة التي كانت تروي قبل فترة المشروع. واخضع أكثر من 54 000 هكتار من الأراضي التي تملكها نحو 27 000 أسرة لتدابير صون التربة والمياه. واستفادت نحو 55 000 أسرة بصورة مباشرة من زيادة المزارع والبساتين المنتجة حيث التركيز على الزراعة المختلطة للمحاصيل النقدية والغذائية. وثمة إنجاز من أهم الإنجازات يتمثل في إقامة بساتين على ما يقرب من 40 000 هكتار زرع معظمها بالكاشيو فضلاً عن المانجو والجوافة والحمضيات والبلوط الفضي للبن. وعلاوة على التوسع في الري وطرق صون التربة، في إطار مشروع



النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش، تمثلت العوامل المحددة في تعزيز إنتاج الأغذية في استنباط أنواع البذور المحسنة، والتوسع في استعمال الأسمدة، وتطبيق أساليب الزراعة المحسنة.

12 - ويتولى موظفو الإرشاد القرويون توفير الإرشاد الزراعي غير أن القدرات التوسعية لموظفي الإرشاد القرويين واجهت المصاعب نتيجة لنقص التدريب الكافي لنشر المستحدثات والتكنولوجيات ومرافق النقل. وللتغلب على هذه الصعاب، قدم بعض الدعم للمرشدين على مستوى القرية، وعين خريجو الزراعة في وظائف خبراء استشاريين للتنمية الزراعية في القرى التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة. وحقق مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش هدفه في إقامة 6 500 رقعة بيانات عملية و 2 400 موقع لإنتاج البذور. ووفر التدريب لنحو 900 مزارع لتمكينهم من إنشاء مشاتل تابعة. وتم توفير بحوث المواعمة بصورة أولية من خلال الجامعة الزراعية في اندرا براديش، وأوكلت المسؤولية منذ عام 1995 للمعهد الوطني لإدارة الإرشاد الزراعي. وتركزت البحوث على النظم. والتجارب المحصولية وإدارة الموارد الطبيعية وغير ذلك.

13 - المشاركة المجتمعية والمؤسسات القروية - كانت النهج التشاركية المعدة لتحفيز وتمكين الرجال والنساء عملية رئيسية في أنشطة مجموعات المساعدة الذاتية للمشروع. وقد أقام المشروع طائفة من المؤسسات على المستوى المحلي بما في ذلك مجموعات المساعدة الذاتية، وروابط أنشطة الجهود الذاتية على مستوى المناطق، ومجموعات المستخدمين/لجنة التنمية القروية (مثل اللجان المعنية بالتعليم والصحة والري ومصارف الحبوب) ومؤسسة محورية في شكل روابط النهوض بأحوال القبائل في القرى. وقد نظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها منتدى للتعبير عن الأولويات والاهتمامات المجتمعية من ناحية وبوصفها وسيلة لايصال المشروع والبرامج للمجتمع المحلي. وتم تشكيل ما مجموعه 1 029 رابطة من روابط النهوض بأحوال القبائل في منطقة المشروع، وهو ما يزيد خمس مرات عن الهدف الأصلي. كما تم تشكيل 1 231 رابطة من مجموعات المساعدة الذاتية إلا أن أكثر من نصف المجموعات كان دون فعالية، والأرجح أن ذلك قد تم لأن من السهل إنشاء مثل هذه المجموعات ولكن من الصعب المحافظة على استمرارها. واتسم تجانس هذه المجموعات واستدامتها بالضعف، وأولي اهتمام كبير للغاية لمجرد وجود هذه المجموعات. وأنشئ ما مجموعه 467 مصرفا للحبوب، وكانت هذه المصارف من أبرز المؤسسات على مستوى القرية ومكنت الأعضاء من العمل دون اللجوء إلى المرابين خلال الجزء الأكبر من العام. وحققت فرق التنسيق المجتمعية، هي مجموعات من المهنيين الشباب المخلصين ممن يعيشون في القرى لفترات تصل إلى ثلاث سنوات، نجاحا ملحوظا في العمل مع القرويين من خلال تشجيع المشاركة الفعلية في مساعدة المجتمعات القبلية في تحديد الأولويات القروية وتنفيذ ومراقبة النشاطات الإنمائية في مجال الصحة والتعليم.

14 - التعليم - تركزت النشاطات الرئيسية في مجال التعليم على البنية الأساسية، وتحسين فرص الوصول، والتدريب، ورفع الوعي، ومراقبة الأداء. وشمل الدعم المقدم للمبادرات المجتمعية توفير الأموال المقابلة لبناء المدارس المجتمعية ودفع مرتبات المدرسين فضلا عن توفير المعدات الأساسية مثل السبورات والقرطاسية والألواح الارذوازية، وقدم الدعم لحوالي 1 323 مدرسة مجتمعية تغطي ما يقرب من 20 000 تلميذ. وأنشئ ما مجموعه 81 مركزا من مراكز الموارد التعليمية استخدمت في تنفيذ البرامج الجارية لتدريب المدرسين، والحصول على المواد التعليمية، ومؤتمرات المدرسين. وشملت الدورات التدريبية تدريب المدرسين، وبرامج لمتطوعي المدارس المجتمعية، وتوجيه المرشدين التربويين في القرى. وأقيمت حملات توعية لتأكيد أهمية التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والنقل من



معدلات التسرب. وضمن المشروع، من خلال هذا العنصر، توفير وجبة غذائية في منتصف النهار، وإجراء مسح شامل من حيث فرص الوصول إلى المؤسسات التعليمية وقدراتها وتوقعات الالتحاق فضلا عن ترشيد المؤسسات التعليمية ومجمعات المدارس من خلال عملية رسم خرائط عملية للمدارس.

15 - واسند اهتمام كبير لمراكز الموارد التعليمية للنهوض بطرق التدريس ورصد المعايير التربوية. وشمل النموذج الأساسي لهذه المراكز قائمة تدريب مزودة بتسهيلات سمعية وبصرية ومكتبة، ومختبر، ومطبخ وبعض وسائل الإقامة للمدرسين الزائرين. وكانت المراكز تخدم عادة ما بين 30 و40 مدرسة من جميع الأنواع تحت إشراف كبير المدرسين في المدرسة التي تستضيف المجمع.

16 - **الصحة** - أولي اهتمام كبير للعنصر الفرعي المعني بالصحة في مرحلة التصميم إلا أنه لم يتحقق الكثير، مثلما الحال بالنسبة للتعليم، خلال السنة الأولى من المشروع. وركز البرنامج على الترويج للرعاية الصحية الوقائية المستندة إلى المجتمع المحلي. وكانت الأهداف الرئيسية لعنصر الصحة الفرعي تتمثل في تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية ومراقبة الصحة والأوبئة ذات الصلة بالأمومة والطفولة فضلا عن إثارة وعي سكان القبائل، وبناء قدرات الموظفين الطبيين والمرضين والقبائل. وثمة عنصر رئيسي آخر في هذه المبادرة يتمثل في نشر أكثر من 1 000 مرشد من المرشدين الصحيين في القرى النائية، حيث زود كل واحد منهم بتدريب مكثف لمدة شهر ومعدات طبية أساسية. وركز التدريب الأساسي على الصحة العامة وتشخيص الملاريا والإسعافات الأولية. وتم اختيار المرشدين الصحيين في المجتمع المحلي من بين النساء المتزوجات اللواتي هن في العشرينات والثلاثينات من العمر، وتم تفصيل من لديهن قدر يسير من التعليم. وشملت الإنجازات الرئيسية الأخرى توفير الأدوية والمعدات والمركبات لعدد 32 مركزا من المراكز الصحية، والمركبات للوحدات الطبية المتنقلة، وتقديم منح مقابلة لبناء 181 مركزا فرعيا، وإنشاء صندوق مرجعي للطوارئ الطبية وتوفير معدات التدريب. وتم تقديم سبع وثلاثون سيارة إسعاف جيب لمراكز الصحة الأولية. كما نظمت دورات تدريبية للموظفين الطبيين في المعهد الهندي للخدمات الصحية في حيدرآباد وقدمت الأدوية والمعدات للمركز والمراكز الفرعية الخاصة بالصحة الأولية.

17 - **الإسكان** - بناء على توجيه من الصندوق، اقترح برنامج لتيسير تحسين الإسكان والموئل في منطقة القبائل بوصفه نشاطا إضافيا في 1997 - 1998، وعدلت اتفاقية القرض على هذا الأساس. ونظرا لتحويل أراضي "الزراعة المتنقلة" إلى بساتين ومزارع كبيرة، طبقت القواعد الحرجية بقدر أكبر من الصرامة، وأدى تزايد النقص في مواد بناء الأسقف ومواد القش المستخدمة في ذلك إلى تيرير إدراج برنامج الإسكان. وكان الهدف الأساسي هو توفير إسكان "البوكا" (المبنى بالطوب) منخفض التكاليف للسكان القبليين. وتم بناء 14 292 مسكنا وهو ما يقل عن الرقم المستهدف بثمانية مساكن. وكان من المقرر تمويل برنامج الإسكان من منحة مقدمة من رابطة التنمية القبلية القروية توزع على القرويين على شكل قروض. غير أنه نظر إلى مدفوعات الإسكان في معظم القرى على أنها منحة وليست قرضا، وإن كان المستفيدون قد وفروا اليد العاملة ودفعوا أجور العمال والمواد الأخرى، في كثير من الأحيان. ولم تكن إجراءات اختيار المستفيدين من مشروع الإسكان متسقة، وكانت مشاركة المستفيدين في التصميم محدودة.

18 - **الائتمان والتسويق** - قدم المشروع موارد لتحسين قدرات تشغيل مؤسسة جرجيان التعاونية ولا سيما قدرتها على إدارة عمليات الائتمان وتحسين التسويق ودعم نشاطات البحوث والتطوير التي تستهدف السكان القبليين.



19 - ولم يكن أداء المشروع في مجال إيصال القروض كافياً. وقدمت قروض المحاصيل نقداً وعينا مع توزيع ما يقرب من 59% منها في شكل نقدي والباقي في شكل أسمدة ومخدرات زراعية. كما قدمت قروض الاستهلاك أيضاً. وكانت مجموعات الجهود الذاتية الوسيلة الرئيسية لتوجيه القروض. وكان نحو 60% من مجموعات الجهود الذاتية التي تشكلت في فترة المشروع بلا نشاط. وكانت مجموعتان منها متوقفة تماماً وكانت الأربعة الأخرى تصنف على أنها تعمل بصورة معتدلة وذلك في القرى الست التي تمت دراستها خلال عملية التقدير الريفي التشاركي. ولوحظ أن أنشطة مجموعات المساعدة الذاتية كانت أفضل في السنوات الأولى ثم أخذت في التدهور بالتدريج. ويرجع جزء من الحماس الأولي إلى تقديم المنح المقابلة للمجموعات من جانب المشروع بصرف النظر عن مستوى أدائها².

20 - وفيما يتعلق بإيصال القروض، زاد المبلغ المنفق بأكثر من الضعف خلال الفترة من 1991-1992 إلى 1992-1993 (من 6.6 مليون روبية إلى 13.6 مليون روبية) في الوقت الذي توفر فيه التمويل من الصندوق لمؤسسة جرجيان التعاونية، ثم أخذ المبلغ في الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له وهو 2.2 مليون روبية في 1996-1997. وقد زاد زيادة طفيفة خلال العامين التاليين إلا أنه لم يصل إلا إلى 4.9 مليون روبية في 1999-2000. وقد طرأ التوجه ذاته على القروض التي تأخذ شكل مستلزمات الإنتاج الزراعي، فمن مستواها البالغ 2.3 مليون روبية عام 1991-1992 ازداد الحجم الإجمالي لهذه القروض إلى 6.4 مليون روبية في العام التالي ومن بعده أخذ بالهبوط بشدة حتى عام 1998-1999 الذي لم يتم فيه صرف أية قروض، في حين تم صرف ما قيمته 2.1 مليون روبية فقط عام 1999-2000. وكان أحد الأسباب التي قدمتها مؤسسة جرجيان التعاونية لانخفاض مستوى القروض هو الانخفاض الشديد الذي حدث في معدلات الاسترداد. وتشير الأرقام التي قدمتها هذه المؤسسة إلى أن الاسترداد قد بلغ 60% في 1999-2000 وهو ما يزيد عن المعدل الذي تحقق في السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل التحصيل في منطقة باديرو باطراد من 88.7% في 1994-1995 إلى 39.3% في 1999-2000.

² أنشئت روابط مجموعات المساعدة الذاتية على مستوى المنطقة في الكثير من مناطق مشروعات النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش القائم على المشاركة بهدف رئيسي هو ضمان استفادة المجتمعات المحلية من جميع برامج وكالة التنمية القبلية المتكاملة. وتتألف الروابط من عشر أو أكثر من مجموعات المساعدة الذاتية المشكلة وفقاً لمعايير المصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية. وقد روي أن مجموعات المساعدة الذاتية المنفردة صغيرة بما لا يسمح بأن تكون وحدة فعالة للاقتراض، ولم يكن رأس مالها كافياً للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والمربحة. ويعتبر تشكيل الروابط خطوة هامة نحو تيسير الحصول على القروض من مؤسسة جرجيان التعاونية ووكالة التنمية القبلية المتكاملة، والمصارف. وحققت وكالة التنمية القبلية المتكاملة في "بها دركالام" نقماً ملحوظاً. فقد كان التركيز على تكوين الروابط النسائية التي تضم العديد من مجموعات المساعدة الذاتية. ولاحظ فريق التقييم نجاح رابطتين من الروابط في بهادركالام في شراء الجرارات واستئجار الأراضي لزراعتها. وأنشأتا بعض المتاجر وتولتا إدارة أماكن إقامة الفتيات، ووضعتا خطاً لبعض الأنشطة المربحة الأخرى. غير أن فكرة الروابط التجميعية ما زالت في مهدها، ولم يتم بعد إدراجها في صلب مشروع جمعيات جرجيان للتسويق التعاوني الأولي أو تسويقها مع أنشطة رابطة تنمية المناطق القبائل القروية. وعلى الرغم من أن وكالة التنمية المتكاملة لمناطق القبائل في بهادركالام قد تبنت سياسة واضحة تهدف إلى تعزيز المجموعات النسائية، فإن مؤسسة جرجيان التعاونية ككل لم يكن داخل برنامجها بعد معين خاص بقضايا التمايز بين الجنسين. ولاحظ فريق التقييم في بهادركالام موجة جديدة من الوعي والتصميم بين النساء لإدارة دخل بصورة مستقلة واتخاذ مبادرات تنظيمية لدعم الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والأجهزة العامة الأخرى. ونظمت المجموعات النسائية حملات ضد إيمان المشروبات الكحولية والاتجار بهذه المواد، وكانت تعالج بعض القضايا البارزة بما في ذلك التعليم الأولي والصحة.



21 - وخلال السنوات الأخيرة، ركزت مؤسسة جرجيان التعاونية على التسويق أكثر مما ركزت على تقديم القروض. وفيما يتعلق بالقروض، اتخذت المؤسسة عددا من الخطوات لتنظيم القنوات القاعدية حيث عززت من عمليات الإشراف على الشراء والبيع واستحدثت منتجات جديدة. وقد تم على وجه الخصوص توسيع نطاق جمعيات جرجيان للتسويق التعاوني الأولي بدرجة كبيرة. ونظمت رابطة التنمية القبلية القروية اجتماعات دورية مع القرويين لمناقشة من يحتاج منهم إلى قروض وكيفية تحسين تسويق المنتجات والحصول على أسعار أفضل. كما قدم المشروع التدريب لموظفي جمعيات جرجيان للتسويق التعاوني الأولي وحسن بدرجة كبيرة من طرق التصنيع والتعبئة والنقل والترويج.

22 - وشكلت البحوث والتطوير جانبا رئيسيا من التنفيذ، وقد تولت مؤسسة جرجيان التعاونية هذه الأنشطة بصورة منتظمة بأن أصدرت تكاليفات بإجراء مسوحات السوق ودراسات عن تقنيات التصنيع، وفرص التمويل والتسويق والاضطلاع بعمليات رصد منتظمة لأنشطة السكان القبليين. وأدى ذلك إلى تحديد منتجات حرجية غير خشبية جديدة ووضع قاعدة بيانات خاصة بالمنتجات الحرجية واستخدامها. وأدى التركيز على البحوث والتطوير إلى دعم عملية الجمع بين التقنيات الحديثة ونظم المعارف الأصلية لدى السكان القبليين، وعززت من الجهود الرامية إلى تسويق المنتجات الحرجية بصورة أكثر نشاطا. وحققت مبادرات مؤسسة جرجيان التعاونية قيمة مضافة مستمدة من الكثير من المنتجات الحرجية مثل صمغ كارايا وصمغ أولييانوم، وتنظيف الجوز وتسويق الجوز، والجاتروفا كوركاس، وأوراق الجيمينيا والنييم. وقد حققت عملية جمع وتصنيع صمغ كارايا نجاحا كبيرا حيث وفرت الكثير من فرص العمل للنساء القبليات. وجرى تصنيع صمغ كارايا في أربعة أشكال هي المسحوق والحبيبات والكريم والجل باستخدامات عديدة جرى الترويج لها تجاريا. ويعتبر تنظيف الجوز بندا آخر في عمليات التصنيع التقني التي أدت إلى إنتاج النافلوك 1001 ذي الوظائف المتعددة في "ترويق" المياه بما في ذلك العمليات الصناعية واسعة النطاق. وقد جرى استحداث هذه البنود وغيرها من البنود المعروفة مثل الصابون والعسل ومسحوق الغسيل بمعرفة إدارة البحوث في مؤسسة جرجيان التعاونية.

23 - وزادت القيمة الإجمالية للمنتجات الحرجية والزراعية التي اشترتها مؤسسة جرجيان التعاونية زيادة حادة لتصل إلى قيمة إجمالية قدرها 220 مليون روبية في 1999-2000 مقابل متوسط قدره 100 مليون روبية خلال 1992-1996. وأصبح جمع وبيع صمغ كارايا جزءا تنزايد أهميته في عمليات المؤسسة حيث جرى شراء أعلى نوعية من الصمغ من القرويين بسعر 125 روبية للكيلوغرام بزيادة خمس مرات خلال فترة المشروع. وأدى التوسع التنظيمي للمؤسسة الذي يسره المشروع إلى إنشاء قسم التجارة والبحوث والتطوير مما يوضح التركيز الذي توليه المؤسسة للقضايا ذات العلاقة بالصلاات التسويقية.

24 - إدارة وتسويق المشروع - اتسم تنفيذ المشروع بالتغييرات الكثيرة في موظفي الإدارة في دائرة النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش. ومع ذلك كان التنسيق العام للمشروع بواسطة هذه الإدارة فعالا. وتميز موظفو مشروع وكالة التنمية القبلية المتكاملة بالحماس الشديد فيما قاموا به من جهد لإضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركية، وقد بلغ هذا الجهد نروته بإصدار حكومة ولاية اندرا براديش أمرا بأن تتم جميع الأعمال في مناطق الخطة الفرعية القبلية على يد مجموعات المساعدة الذاتية القروية. وتمثلت إحدى المشكلات الرئيسية في أن الجهات الوسيطة بين الوكالة ومستوى القاعدة كانت محدودة مما حال دون تيسير عمليات المشروع. وكان الإشراف على المشروع من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واضح المعالم بشدة وبناء، وأتاح تعيين نفس المؤسسة التعاونية للإشراف



على مشروع المتابعة (مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش القائم على المشاركة) فرصا جديدة لتحويل الخبرات بين المشروعين.

ثالثا - التحليل والأثر

25 - الأمن الغذائي والموارد الطبيعية - أدى التأثير المتضافر للنهوض بالممارسات الزراعية، والإمداد بالمدخلات، والمبادرات البستانية والتدخلات بشأن البنى الأساسية إلى إحداث زيادة ملحوظة في كل من الانتاجية ومجموع الإنتاج ومن ثم تحسينات كبيرة في الأمن الغذائي ومستويات الدخل. ويكشف التقدير الريفي التشاركي عن أن الأمن الغذائي لدى بعض الأسر في الوكالات الأربعة الخاصة بالتنمية القبلية المتكاملة، قد تحسن بنسبة تتراوح بين 20 و30% خلال سنوات المشروع الست. وبصورة أكثر تحديدا، كانت ست أسر فقط من بين 24 أسرة، عند بداية المشروع، تتمتع بالأمن الغذائي لمدة تسعة أشهر في العام، وقد زاد هذا الرقم إلى 18 أسرة لدى الانتهاء من المشروع. وبالنسبة للأسر الأربع الأشد فقرا، التي وصفت بأنها لا تتمتع بالأمن الغذائي إلا لفترة لا تزيد على ثلاثة أشهر في البداية، فقد تضاعفت فترة الأمن الغذائي الخاصة بها وقت إجراء التقدير الريفي التشاركي. ففي قرية ديجافو سولامالو في باديرو، كانت هناك سبع أسر قبل بداية المشروع تتمتع بالأمن الغذائي لمدة 12 شهرا كاملة، وقد تضاعف هذا الرقم إلى 14 عند انتهاء المشروع. وزاد عدد الأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي لمدة تسعة أشهر من 12 إلى 17. وعموما، كانت الأسر التي تعاني من نقص الأمن الغذائي هي تلك التي لا تمتلك أرضا مروية.

26 - وكانت مبادرة مؤسسة جرجيان التعاونية في مجال صمغ كارايا مصدرا رئيسيا للدخل لما يقرب من 12 000 من سكان القبائل ومصدرا هاما للعمل بالنسبة للنساء في هذه القبائل. وتبين أن البن يحظى بشعبية كبيرة لدى المجتمعات القبلية ويحقق عائدات اقتصادية أكبر. وحدثت زيادة في غلة الوحدة تبلغ 84% في سيتامبينا، و94% في باديرو ورامباكودافارام و115%، في بارفاتيبورام. وزاد متوسط غلة الأرز في كافة منطقة المشروع بما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه (من 1 100 كيلو غرام للهكتار إلى 3 100 كيلو غرام للهكتار) ارتفعت إلى 4 500 كيلو غرام للهكتار في حالات الاستعمال الأمثل للأسمدة. وحيث أن مساحة الأراضي المروية بلغت 20 000 هكتار في نهاية المشروع، يمكن أن يقدر مجموع الإنتاج الغذائي من المساحة المروية بنحو 62 000 طن بدون استعمال الأسمدة. فإذا استعمل 20% فقط من المزارعين الأسمدة، يكون الإنتاج في حدود 80 000 طن بزيادة تقرب من 500% عن فترة ما قبل المشروع.

27 - وبصفة عامة، كان تصور المزارعين أن الري والمزارع الشجرية كانت المساهمات الرئيسية التي قدمها المشروع. فقد تم تحويل مناطق الزراعة المتنقلة واسعة النطاق إلى بساتين مما كان له تأثير إيجابي على البيئة. وكان هذا التحويل سلبا أيضا من الزاوية الاقتصادية بالنظر إلى أن العائدات الاقتصادية المحتملة من البساتين تزيد عدة مرات عن العائدات من الزراعة المتنقلة. غير أن التقلبات السريعة، والاستغلال المتواصل من جانب الوسطاء كانت تعني أن المزارعين قد أرغموا في كثير من الأحيان على بيع منتجاتهم بأسعار غير اقتصادية. ويمكن أن يؤدي الانحسار المطرد للزراعة المتنقلة في العديد من القرى إلى تعريض القبائل لظروف الجفاف الشديد، كما أنها تشعر في بعض الحالات بعدم الارتياح إزاء عدم استعمال التركيبة التقليدية من الحبوب البعلية والمحاصيل قليلة الكثافة الأخرى التي تعتمد عليها. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة لامتداد الجفاف لفترات طويلة خلال السنوات القليلة الماضية. وتبرز هذه الظروف الصعبة الحاجة إلى الترويج لاستراتيجيات زراعية تعتمد على نظم الري والأمطار. وعلاوة على ذلك فإن



ضمان استدامة المزارع الشجرية يقتضي بوضوح توفير قدر أكبر من التدريب لتعليم المزارعين المعارف الزراعية ذات الصلة بالمحاصيل والتقنيات الجديدة والإدارة الجارية لرفعهم الزراعية.

28 - وتعتمد استدامة الري صغير النطاق بصورة خاصة على فعالية العمل المجتمعي، فقد أدى عدم استشارة المجتمعات المحلية بصورة ملائمة أثناء التخطيط، إلى إقامة سد التحكم بالمياه في موقع غير مناسب في بعض الأحيان. كذلك تضررت نوعية البناء عندما لم يتم إشراك السكان المحليين في تنفيذ المشروع، ولم تتم عملية التنمية الضرورية للأراضي مما أدى إلى الإخفاق في توصيل المنافع المستمدة من الري إلى العدد الأقصى المحدد من الأسر. وما زال ينبغي زيادة الاهتمام بالتركيز على بعض الجوانب الفنية الرئيسية لتطوير الري. ويشمل ذلك الحاجة إلى ضمان اختيار كل مشروع على أساس مردودية تكاليفه، واستمرارية إمدادات المياه والتوزيع العادل للأراضي، وأن يصمم وينفذ على أساس دراسات ميدانية مفصلة وعمليات التقدير الريفي التشاركي. كما يتعين توفير قدر أكبر من الدعم المالي والفني لمشروعات الري على مستوى المزرعة عند المصبات لضمان تنظيم المنافع والتوزيع العادل للمياه من خلال تكوين الروابط الدائمة لمستخدمي المياه. وقد اسهم التوسع في الري إسهاما كبيرا في الحد من الضغوط على أراضي الزراعة المتقلبة وزيادة المساحة المزروعة بالأرز. غير أن هناك تباينا بارزا في الكثافة المحصولية وتحسين العناية بالمحاصيل والمحافظة عليها.

29 - **البيئة** - لاحظ التقييم بصورة عامة وفرة الغطاء النباتي الطبيعي وإن مناطق المشروع بأسرها كانت حسنة الري والخصوبة. وتطبق قواعد صارمة للغابات لمنع إزالتها. وتكتسي محاولات الحد من ممارسة الزراعة المتقلبة أهمية بالنسبة لصون وتحسين الظروف البيئية، وأدى إقامة المصاطب والسدود في كثير من الحالات إلى تحقيق تحسينات مباشرة في عمليات صون التربة والمياه على مستوى البساتين. غير أنه ما زال من غير الواضح ما إذا كانت البساتين المزروعة بصورة خفيفة سوف تكفي لتلافي التعرية المحلية، خاصة حيثما لم تنفذ تدابير ملائمة لصون التربة وحيث كان الغطاء الأرضي الآخر شحيحا كما أن هناك اهتماما بتنمية الأراضي المنخفضة لزراعة الأرز باستعمال المدخلات غير العضوية في الأصناف عالية الغلة من الأرز مثل الأسمدة والمبيدات ومبيدات الأعشاب، ولا بد من مراعاة الحرص لتجنب تراكم الكيماويات في هذه المناطق، وقد يكون من الضروري إجراء تقييم للتأثير وبحوث في أساليب الزراعة البديلة. وينبغي استكشاف إمكانية تطبيق الطرق العضوية في الزراعة وخاصة بالنظر إلى التوسع السريع في أسواق المنتجات العضوية.

30 - **مشاركة المستفيدين** - جرى تعزيز المشاركة من خلال مجموعات المساعدة الذاتية وروابط تنمية المناطق القبلية القروية ومجموعات المستخدمين، وتم تكرار هذه المؤسسات على نطاق واسع في اندرا براديش وأصبحت تغطي طائفة واسعة من الأنشطة. غير أنه ظهرت مشكلة تتمثل في أنه لم يكن هناك الكثير من المستويات الوسيطة بين وكالة التنمية القبلية المتكاملة والمنظمات القاعدية. وكان يتعين على المرشدين على مستوى القرية والخبراء الاستشاريين للتنمية الزراعية أن يغطوا عددا يصل إلى 60 مواطنا يعيشون في غالب الأحيان متفرقين على مساحة شاسعة، وفي مناطق نائية مما جعل من المستحيل تقريبا الاجتماع مع القرويين بصورة دورية. وهكذا فإن نسبة صغيرة فقط من القبائل هي التي استطاعت أن تستفيد من مدخلات وكالة التنمية القبلية المتكاملة مما أدى في بعض الحالات إلى دعم أولئك السكان الأقل فقرا. وعلى الرغم مما تحقق من بعض النتائج الجيدة في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركية، نظر السكان إلى مفهوم المشاركة بطريقة مختلفة. فقد تم الربط بين المشاركة وأحد الأنشطة مما أدى إلى



النظر إلى التعبئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية على أنها بالدرجة الأولى آلية لتهيئة السكان للحصول على الخدمات، وليس على أنها عملية تهدف إلى تعزيز التمكين. وكان من الممكن تحقيق المزيد إلا أنه يبدو أنه لم يحسن تقدير الوقت والتفاعل اللازمين لمثل هذا الفكر الجديد لكي يرسخ في البرامج التي تقودها الحكومة. وعلاوة على ذلك تحتاج الوكالات المنفذة إلى زيادة الحوافز على إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل اللازمة لدعم عمليات التنمية التشاركية التي يمكن أن تؤدي بالتدريج إلى نقل السلطة إلى المستويات الأدنى. وكان مفهوم المشاركة الذي تم الترويج له من خلال مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرا براديش يكتسب أهمية كبيرة حيث أنه وفر الحجر الأساسي لبرامج وأنشطة التنمية في المستقبل. أسهمت المشاركة بصورة إيجابية في التغييرات التي حدثت في العلاقات الاجتماعية ليس فقط داخل الولاية والمؤسسات القاعدية فحسب بل وبين القبائل ذاتها، وكذلك بينهم، وبين العناصر الأخرى في الاقتصاد غير النظامي مثل المرابين والتجار وموردي الخدمات الأخرى. كما ساعد المشروع في بدء اتجاه نحو تغيير الأساليب الإدارية والبيروقراطية السائدة والاقتراب بها من مفهوم أن تحقيق التنمية المستدامة يتم في أحسن صورته من القاعدة. وأبرز التقدير الريفى التشاركي الحاجة إلى زيادة الاهتمام بشدة بتدريب موظفي المشروع وتعزيز الدعم من وكالة التنمية القبلية المتكاملة للمؤسسات القروية فضلا عن بناء القدرات وترشيدها للمؤسسات لتحقيق استدامة البرنامج.

31 - **الانتماء والتسويق** - شهد العقد الأخير اتجاها متباينا في اىصال القروض، وانخفاضا واضحا في كمية القروض نتيجة لانخفاض الشد في معدلات الاسترداد مما يعني أن قدرة القبائل على سداد القروض لم تتحسن إلا بصورة طفيفة. غير أن وجود مرفق القروض في مؤسسة جرجيان التعاونية منح قفرا من الثقة للمجتمعات القبلية، وأصبح الميل إلى الادخار، من خلال إنشاء مجموعات المساعدة الذاتية، أكثر رسوخا بين القبائل. ولم يتم بصورة كاملة استبدال ممارسة الاقتراض المسبق والتعهد بتقييم محصول الموسم التالي على الرغم من البرامج الموسعة التي نفذتها المؤسسة التعاونية. غير أنه كان للخطط المؤسسية فعالية ملحوظة في الأماكن التي وجد فيها مرشدون اجتماعيون نشطون وموظفون ملتزمون. ويتعين زيادة الجهود التي تبذل لتدعيم تدفق القروض وتحسين معدلات الاسترداد واستنباط التدابير التي تمكن المعدمين من المشاركة في هذه الخطط.

32 - تم تقديم دعم كبير لتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية. واضطلعت مؤسسة جرجيان التعاونية بعمليات البحوث المتعلقة بتصنيع وتسويق المنتجات الحرجية التي تجمعها القبائل. وكانت المبادرة التي اضطلعت بها المؤسسة في مجال صمغ كارايا مثالا جيدا على المنافع المستمدة من الجمع بين اهتمامات القبائل ونشر المعارف العلمية وتقنيات التسويق المهنية. فصمغ كارايا من أهم المنتجات الحرجية غير الخشبية التي اشترتها المؤسسة حيث يشكل نحو نصف مجموع المشتريات، ويعتبر مصدرا رئيسيا لدخل ما يقرب من 12 000 من سكان القبائل. وأدى تعيين المؤسسة لأخصائي صيدلاني إلى تطوير ممارسات الاستفاداة العلمية وأساليب ما بعد الحصاد، وتحديث وسائل التخزين ومراقبة الجودة. وعمل ما يقرب من 80 خبيرا استشاريا و400-500 مرشد اتصال في التدريب والإشراف على عملية جمع الصمغ. وفي غضون عامين، زادت أسعار الصمغ من الدرجة الأولى بمقدار ثلاث مرات حيث زادت من 30 إلى 90 روبية للكيلو غرام، وارتفع دخل القبائل بنفس هذه النسبة. وأمكن أيضا تمديد عمر الأشجار بفضل تحسين تقنيات الاستخلاص. وتحققت نجاحات مماثلة في استخلاص مادة التخر البيولوجية من عملية تنظيف الجوز، وفي التعرف على عدد كبير من الأعشاب الطبية من الغابات وفي فتح أسواق لهذه المنتجات. وسعت المؤسسة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إشراك المجتمعات القبلية في هذه الجهود فضلا عن إشراك شباب القبائل من خلال روابط جمع المنتجات الحرجية.



ومع ذلك ظلت علاقة التجار المرابين تشكل حضورا قويا في تسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية، وعلى الرغم من صدور قانون يعطي للمؤسسة حقوق احتكار شراء هذه المنتجات، فإنها لم تستطع شراء سوى نحو 70% منها وفقا للتقديرات الصادرة عنها. وترك الجزء الباقي بما في ذلك، في كثير من الأحيان، أفضل أنواع المنتجات الحرجية غير الخشبية للتجار من القطاع الخاص. واستمرت الصلة مع المرابين بالنظر إلى أن المعاملات تعتمد على دينامية الاحتياجات القبلية العاجلة. فوكلاء التجار يحضرون حتى باب منزل القروي بمجرد توافر المنتج ويجمعون السلعة مقابل السلف التي كانت قد قدمت في وقت سابق. وعلى الرغم من أن الفائدة على القرض مرتفعة حيث تصل إلى 10 أو 15% شهريا فقد استمرت هذه الممارسة، وتدخلت روابط تنمية المناطق القبلية القروية أو مرشدو الاتصال في بعض الأماكن، لمجرد إعادة توجيه المبيعات إلى المؤسسة التعاونية. ويتعين تحقيق المزيد من التحسينات في ضمان زيادة الاتصال على مستوى القرية فيما يتعلق بتوفير المعلومات عن أسعار المنتجات الحرجية غير الخشبية التي تحددها المؤسسة. ونظرا لانتشار الأمية ونقص المعلومات، فإن بوسع التجار التلاعب في أسعار شراء كل من المنتجات الزراعية والحرجية.

33 - الأثر الاجتماعي - يشير التقدير الريفي التشاركي إلى أن المشروع قد نجح في الوصول إلى الغالبية العظمى في خمس موانل من أصل الموانل الستة. وفي القرى الستة التي تم تقييمها، حددت ثلاث قرى بناء سد التحكم على أنه أكثر الإنجازات أهمية. أما القرى الثلاثة الأخرى فقد أشارت إلى بناء بيوت البوكا، حيث تم إنشاء 14 292 بيت، وقد شعر السكان القبليون بالفخر لامتلاكهم هذه البيوت لأنهم أشركوا في العملية، وقد كانت معايير الصحة والتغذية الإجمالية مرتفعة، الأمر الذي يثير الاستغراب، وقد كان لوجود أكثر من 1 000 شخص من عاملي الصحة الذين يوفر المرافق الصحية الأساسية في القرى النائية الابتكار الأكثر أهمية تحت عنصر الصحة وبخاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية لفترة ما قبل الوضع والإصحاح.

34 - غدا للطلب على التعليم الآن ديناميكيته الخاصة به، ولعل ذلك هو الاستنتاج الذي يشكل التطور الفردي الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتغيرات طويلة الأمد الطارئة على الطريقة التي ينظر من خلالها للمناطق القبلية. وقد لعب إدخال المدارس المجتمعية وإشراك الأهل في إدارتها دورا هاما في رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وحضورها. ففي المقاطعات الأربعة طرأت زيادات على معدلات الالتحاق بالمدارس (77% في سيثامبيتا، و9% في براف ثيبورام و 12% في باديرو و 19% في رامباشو دافارم)، وشكلت الزيادة في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس ما يعادل 40% من هذه الزيادة الإجمالية. في حين انخفضت معدلات التسرب من المدارس من 71% عام 1995 إلى 53% عام 1998 وهي مستمرة في الانخفاض. وأما العنصر التعليمي الحاسم الذي لا بد من معالجته على الفور فهو مسألة توفير التدريب المهني في المناطق القبلية.

35 - وفقا لنتائج التقدير الريفي التشاركي، فإن وضعية المرأة هي على وجه العموم أفضل في المناطق القبلية منها في المناطق غير القبلية. وفي بعض الحالات ترأست النساء روابط تنمية المناطق القبلية القروية. وقد أظهر التقدير الريفي التشاركي أن إدراك قضايا المساواة بين الجنسين قد تحسن بشكل واضح في جميع القرى الست التي تم استعراضها، وذلك بسبب وجود مجموعات المساعدة الذاتية. على أية حال، فإن الارتباط الديناميكي بين المجموعات النسائية والحصول على الائتمان وتوليد الدخل بقي غائبا في منطقة المشروع. كذلك فقد ارتفعت معدلات محو الأمية بين النساء بشكل معتبر على الرغم من أن الأثر الرئيسي لأنشطة المشروع ربما كان في الزيادة المطردة على معدلات التحاق الفتيات بالمدارس. وأما الأثر السلبي على المساواة بين الجنسين فيتمثل في تركيز الرجال حاليا على العمل أكثر



في المناطق المروية في حين كان الرجال والنساء معتلدين في السابق على العمل سويا في أراضي الزراعة المتنقلة. وقد لعبت النساء دورا رئيسيا في الزراعة والمؤسسات القروية والتعليم والتسويق الريفي. ومن الضروري إدماج قضايا التمايز بين الجنسين بشكل وثيق في جميع مظاهر استراتيجية الصندوق.

36 - **بناء السلام** - عانت منطقة المشروع من حملة تمرد قامت بها مجموعة الحرب الشعبية التابعة للحركة الناكسالية والتي بدت في مراحلها الأولى على الأقل وكأنها مدفوعة برغبة حقيقية لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان القبليين. في تلك الأثناء، ألقت مجموعة الحرب الشعبية الضوء على مشاكل السكان القبليين وعلى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لحمايتهم، وبخاصة فيما يتعلق بإعادهم عن أراضيهم القبلية واستغلالهم من قبل المرابين والوسطاء الشجعين. وقد أسهم مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراب اريش بالتقليل من أنشطة التمرد في منطقة المشروع موضحا أن للصندوق دور تيسيري في عملية بناء السلام وبخاصة في تلك المناطق التي تحققت فيها حركات الاحتجاج بدعم السكان على المستوى القاعدي والذين لا خيار لهم إلا الانخراط في مثل هذه الاحتجاجات بسبب تخلفهم الاجتماعي والاقتصادي.

37 - أوضح المشروع أن للصندوق فلسفة إنمائية تتصف بنهج تشاركية تتجه من القاعدة إلى القمة، مع وجود هدف يتلخص بنقل عملية صنع القرار والملكية إلى سكان القبائل أنفسهم. كذلك فقد أسهم الصندوق في الترويج للتغييرات في المواقف بين الحكومة والسلطات المعنية من جهة والسكان على المستوى القاعدي من جهة أخرى، وبخاصة أولئك الذين يسهمون في حركات الاحتجاج والتمرد. في أيامها الأولى، اكتسبت مجموعة الحرب الشعبية زخما من خلال دعم السكان القبليين الذين خاب أملهم لها والذين اضطرو ليعيشوا حياة من الفقر المدقع واعتبروا هذه الحركة كملجأ محتمل لهم من البؤس والتعاسة. إلا أن المشروع أدخل تغييرات وتطويرا على وكالات التنمية القبلية المتكاملة الأمر الذي خلق جوا من التفاؤل والتمكين مما قاد السكان القبليين لأن يأبوا بأنفسهم تدريجيا عن مجموعة الحرب الشعبية وبالتالي أضعف الحركة الناكسالية في منطقة المشروع. وأخيرا، فقد روج المشروع لتأدية أفضل لوظائف القطاع غير الرسمي في المناطق القبلية بما في ذلك المرابين والمقاولين والتجار.

رابعا: الاعتبارات والتوصيات

38 - **المشاركة والتمكين**: كان مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراب اريش رائدا في التأكيد على المشاركة المجتمعية وقد أدخل تغييرات على التنمية القبلية أثناء التنفيذ من خلال إفراح المجال بنهج يتعد فيه المعنيون أصحاب الشأن مع التركيز بشكل خاص على السكان القبليين. ومن الإنجازات الهامة المبادرة بإدارة البرنامج وتنفيذها ورصدها من قبل المجتمعات المحلية وتمكين السكان كشركاء من تحسين قاعدة مواردهم الطبيعية وسبل عيشهم. ومع ذلك وبالرغم من بعض التقدم الجيد المحرز نحو إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركية، إلا أن إدراك مفهوم المشاركة اختلف من شخص لآخر في أوقات مختلفة. ونتيجة لذلك طبقت استراتيجيات المشاركة المجتمعية بشكل مختلف في روابط التنمية القبلية القروية الأربعة، وكانت استمرارية النهج والتركيز على المشاركة غير كافية ولا ملائمة. علاوة على ذلك ولأن المشاركة ارتبطت بنشاط معين، فقد اعتبرت التعبئة والمشاركة المجتمعية في المقام الأول آلية لتهيئة الناس لإبصال الخدمات. من الضروري بمكان بناء ثقافة لا تتم مساعدة الناس فيها على "النتائج المتحققة" وإنما على قدرتهم على "الإدارة بهدف تحقيق النتائج"، كذلك يجب أن يتم ربط المؤسسات القروية ورعايتها وتيسيرها. ويجب أن يكون التدريب وتنمية القدرات على التعبئة الاجتماعية مظهرا جوهريا ومنظما في تصميم وتنفيذ



المشروعات، مثله مثل إشراك المنظمات غير الحكومية الكفوة. وكنتيجة لذلك يجب إيلاء الانتباه الكافي لمسألة إضفاء الصبغة المؤسسية على الخبرات والمهارات المولدة بحيث يمكن ضمان استدامة القدرات التي طورت بصورة ناجحة.

39 - **المؤسسات المجتمعية** - تفاوت أداء المؤسسات المجتمعية المختلفة بشكل واسع بين قرية وأخرى اعتمادا على مستوى وانتظام مدخلات المشروع الاقتصادية منها والتحفيزية. يجب أن يكون تصميم المشروعات المستقبلية أكثر واقعية فيما يتعلق بالحد الرسمي لإشراك المجتمعات المحلية كذلك يجب إشراك المنظمات غير الحكومية الكفوة في كل من إنشاء ودعم المؤسسات حديثة العهد. ومع المعرفة بحقيقة أن القرى التي تتمتع بمؤسسات تقليدية قوية تجد سهولة أكبر في استيعاب النهج والتقنيات الجديدة، فإن زخم إيصال المشروعات يجب أن يقوم على القدرة المؤسسية المتوفرة على مستوى القرية. ولعل حقيقة افتقار المشروع لاستراتيجية متجانسة لضمان تغطية المؤسسات المجتمعية التي تتمتع بهياكل سلطة تقليدية من جهة والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى قد خلق صعوبات جمة في تحقيق قدر أكبر من القدرة التفاوضية للمجتمعات المحلية. ولتجنب نشوء هياكل موازية تحمل في طياتها إمكانية التقسيم والتشتيت فلا بد من تحري طبيعة السلطات التقليدية، ولا بد من الاعتراف بشكل علني وصريح بالروابط الضرورية في إدخال التغييرات على المواقف بين صفوف العاملين في التنمية على مختلف المستويات. إن بناء مؤسسات مجتمعية قوية وطويلة الأمد والتي تسمح للسكان القبليين بأن يغدوا معتمدين على أنفسهم ونقل من تبعيتهم للمؤسسات الخارجية عملية تتطلب وقتا طويلا، واستمرارية في الجهود واليات دعم مستدامة.

40 - **حركات الاحتجاج والمشروعات الإنمائية** - يوفر مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش فرصة غير اعتيادية لاختبار الدور الذي يستطيع الصندوق لعبه في حل النزاعات وبخاصة من خلال تقييم العلاقة بين حركة الاحتجاج (الناكسلية) وتشغيل مشروع إنمائي تشاركي في المناطق القبلية. وقد اعتبر مجرد إشراك الصندوق في مثل هذه المنطقة الحساسة على أنه جهد جدي بذلته الحكومة استجابة منها لامتعاض السكان القبلين واستغلالهم. وقد وفر الصندوق قيادة صامته لردم الهوة بين الطرفين ولعب دور الميسر الذي يمكن الوثوق به والملتزم بتعزيز مصالح المجتمعات القبلية. وقد أسهم دور الصندوق التيسيري بشكل معتبر في رفع الوعي بين صفوف الكوادر الحكومية وكوادر الخدمة المدنية وفي عملية تغيير المواقف البيروقراطية التي تعطي الأفضلية لمزيد من الإصغاء ولتوجه أكبر للمشاركة في الجهد المبذول لتعزيز النهوض بأحوال الجرجيان (السكان القبلين). وكذلك تم إيلاء التركيز على الحاجة لتناول الحركة من خلال مخططات التطوير الاقتصادية والاجتماعية علاوة على نهج النظام والقانون. إضافة إلى ذلك، فقد أدخل المشروع تطوير روابط تنمية المناطق القبلية القروية مما خلق جوا من التفاؤل والتمكين وبالتالي أضعف من الحركة الناكسلية في منطقة المشروع. وبهدف الإبقاء على الأصول المادية والاجتماعية التي أحدثت في ظل المشروع، فإنه من الضروري القيام باستثمارات أكبر في البنى الأساسية وبرامج التدريب وبحوث المواومة.

41 - **استراتيجية الخروج والرصد في مرحلة ما بعد المشروع** - على الرغم من أن تطوير خطة لفترة ما بعد استكمال المشروع هي جزء لا يتجزأ من تصميم المشروع، إلا أنه من الشائع أن تصمم المشروعات وتنفذ مع الاكتفاء بإيلاء مسألة الانسحاب التدريجي الاستراتيجي اهتماما محدودا. من الضروري تكريس اهتمام جدي أثناء التصميم لخطة الاستكمال التي تحدد المسؤوليات والأدوار المؤسسية والتي تترك، إلى الحد المطلوب وكلما كان ذلك ممكنا، بأن مساعدة الصندوق المستمرة في مرحلة ما بعد المشروع أمر حاسم. ويمكن تيسير هذه المهمة من خلال خلق نظام رصد لما بعد استكمال المشروع لإلقاء الضوء على القضايا الهامة التي تتطلب متابعة وتوجيه الصندوق. هنالك حاجة لمساعدة

فورية يقدمها الصندوق والولاية لتعزيز الإنجازات والأثر المتحقق لمشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات في المجتمعات المحلية والمؤسسات المجتمعية. وسيتطلب هذا تخصيص موارد إضافية للتدريب والتعبئة الاجتماعية على وجه الخصوص.

42 - الأمن الغذائي، الزراعة المتقلة والبيئة - ازداد الإنتاج الإجمالي للأغذية في منطقة المشروع بما يقدر بحوالي 500% خلال عمر المشروع. إلا أن هذه الأرقام تخفي وراءها مشاكل هامة بما في ذلك سوء صيانة أنظمة



الري والافتقار إلى المعرفة الكافية بتقنيات زراعة محاصيل البستنة. والأهم من ذلك زيادة التعرض لمخاطر الجفاف بسبب الاعتماد على الزراعة المروية. ولا بد هنا من إدراك مدى التغيير الذي ينطوي عليه استبدال نمط زراعي تمت تجربته واختباره بنهج يتطلب تقنيات مختلفة وأنماط موسمية مختلفة ومواقف مختلفة تجاه الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال، لا بد من التركيز على البحوث الأولية فما يخص اختيار محاصيل البستنة في مناطق معينة لتحديد أي منها سيكون ناجحاً في ترب وارتفاعات وظروف جوية معينة. وكلما تمت محاولة إجراء تحول زراعي جذري تبرز الحاجة الملحة للتدريب والتوجيه وبحوث الموازنة وخدمات الإرشاد المعززة بهدف دعم واستدامة هذا التحول. وأول متطلبات برامج التدريب هي تدريب المدربين الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تدريب المسؤولين أنفسهم الذين قد لا يتمتعون إلا بالقدر القليل من المعرفة سواء فيما يتعلق بالظروف المحلية أو المجتمعات القبلية.

الصورة الثانية: مستفيدة من المشروع تقوم بإزالة الأعشاب الضارة حول شجرة المانجو

43 - روابط مستخدمي المياه - لعل من أهم الإنجازات الملحوظة للمشروع فيما يتعلق بزيادة الأراضي المروية هي الاستفادة من معرفة السكان المحليين في تصميم وبناء نظم ري تتسم بالفعالية التكاليفية. ومع ذلك، وفي بعض القرى، فإن الأثر الكامل لمثل هذه التحسينات لم يتحقق بعد بسبب عدم وصول أداء روابط مستخدمي المياه إلى حده الأمثل. وتتضمن مسؤوليات هذه الروابط بناء وصيانة اقنية الري، إلا أنه وفي حالات عديدة فلم توجد هذه الروابط أصلاً أو أنها كانت عديمة الفعالية إن وجدت. في بعض الحالات، فإن اقنية الري في حاجة للصيانة أصلاً. ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك هو الافتقار إلى التدريب الذي يتم توفيره لروابط مستخدمي المياه فيما يتعلق بمسؤولياتها ومهامها. ينطوي تطوير الري على إنشاء قنوات حقلية ملائمة، وعلى الإجراءات الكفوءة لإدارة المياه في المزرعة، وعلى الاستخدام الكفوء للأراضي وإنتاج المحاصيل، علاوة على ممارسات الإدارة بعد الحصاد. وفي جميع هذه المجالات، فإن تدريب أعضاء الروابط عنصر حاسم. وعلى الرغم من التوصيات المتكررة لبعثات الإشراف، فإن برامج التدريب الضرورية لم تتم. وفي بعض المخططات، هنالك الآن ما يكفي من المياه لمحصول ثان، ولكنه لم تتم أية تحريات في إمكانية الترويج لزراعة ثانية كما حدث في برامج أخرى في سهول مقاطعات كوادافاري خلال الثورة الخضراء في الستينات.

44 - أهمية التعليم المهني - ارتفع الطلب على التعليم في المناطق القبلية بصورة مطردة خلال العقد الماضي، حتى مع غياب البنى الأساسية والموظفين الضروريين لذلك. على أية حال، فإن هذه المكاسب التعليمية لم ترافقها فرص للعمالة. فمدارس الأشرام التي تتوجه نحو التعليم الأكاديمي الأساسي تلبى متطلبات التنمية الاجتماعية والذهنية للأطفال ولكنها لا ترتبط مباشرة بفرص العمل بعد المدرسة. ومع أن هذه المدارس مثيرة للإعجاب، فإن المجتمعات القبلية



الصورة 3: أسرة من الأسر التقليدية في صناعة الأحنية تتلقى مساعدة من مؤسسة جرجيان التعاونية لتوسيع عملها

بحاجة أنية للمهنيين ومهندسي الري والمرضات والمدرسين والخياطين، والأهم من ذلك كله، فإن الحاجة ستزيد للمزارعين الذين يمتلكون المعرفة بتقنيات الأراضي الخاصة بزراعة المنحدرات واستخدام المبيدات وصيانة البساتين وتربية الحيوانات. ومن هنا فمن الضروري بمكان أن يعطى تدريس هذه المهارات الأهمية الرئيسية التي يستحقها، ويجب تحقيق ذلك ضمن نظام مدارس الأشرام الموجودة أصلاً. ستتطلب هذه النقلة في هدف وفلسفة مدارس الأشرام دعماً كاملاً من حكومة ولاية اندرا براديش. ويجب التأكيد هنا على أن النظام التعليمي لا يمكنه أن يكون بمعزل عن عملية التنمية ككل. يجب تشجيع حكومة ولاية اندرا براديش لتشكيل فريق عمل ضمن وزارة التعليم وذلك لتحري إمكانات إدخال التعليم المهني ضمن هذه المدارس. وكجزء من عملية ما بعد استكمال المشروع المقترحة فربما كان يتوجب على الصندوق أن ينظر في إمكانية تمويل دراسات مقارنة عن التعليم المهني وإمكانية تطبيقه في المناطق القبلية.

45 - الرعاية الصحية - برز وجود عاملي الصحة من المجتمع المحلي كواحد من نجاحات المشروع التي لا يرقى إليها الشك. وتعد خدمة التدريب الأساسية سليمة ولكن يجب تجديدها وتوسيعها كلما كان ذلك ممكناً. ويجب على وجه الخصوص إدراج التدريب الأساسي للقبائل في جميع برامج التدريب نظراً لمعارضة النساء القبليات في بعض الأماكن لفكرة تلقي الرعاية في المؤسسات وربما كان من الضروري مراجعة الحظر الذي فرضته الحكومة على قيام عاملي الصحة غير الرسميين بإعطاء الحقن العضلية. إذ أنه وبعد سنتين أو ثلاثة من الخبرة وسلسلة من برامج التدريب يجب أن يكون إعطاء مثل هذه الحقن ضمن الكفاءات التي يتمتع بها عاملوا الصحة القادرون. يجب أن تكون العلاقة بين

عاملتي الصحة الرسميين وعاملتي الصحة من المجتمع المحلي علاقة شراكة. لأنه وفي بعض الأحيان هنالك نوع من الشك والريبة التي تساور المسؤولين المدربين حيال "الأطباء الحفاة"، وبالفعل يجب توقع ذلك إلى حد ما. ويمكن الحد من هذا الوضع من خلال ضمان إشراك عاملتي الصحة بشكل شخصي في تدريبهم والإشراف عليهم. وبهذه الطريقة يمكنهم أن يشعروا أنهم جزء من تقدم وإنجازات عاملتي الصحة من المجتمع المحلي. تم إعطاء بعض عاملتي الصحة تعليمات محددة تحثهم على عدم الاعتراف بالممارسات الطبية التقليدية. ونظرا لتأكيد المشروع ووكالات التنمية القبلية المتكاملة على احترام الثقافة القبلية التقليدية والاستفادة منها والبناء عليها، فلا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة تقييم الممارسات التقليدية الخاصة بالمداداة بالشاي أو الجنور أو غيرها من النباتات الطبية. وكلما كان ذلك ممكنا يجب التأكيد على التزواج بين هذه العلاجات النافعة والممارسات العلاجية الحديثة، إن المبادرة بإنكار المعرفة المحلية يتعارض مع روح المشروع ومع الاهتمام المتزايد بالطب التقليدي على وجه العموم.



سكان من المناطق القبلية يزورون السوق لبيع منتجاتهم

46 - **قضايا الأراضي والمساواة** - يجب النظر إلى حد ما في مسألة التفاوت الموجود بين القرى النائية والقرى الأقرب منها على أنه مسألة حتمية نظرا لصعوبات الاتصال، وحيث يتطلب الوصول إلى بعض القرى رحلة طويلة على الإقدام ومبيتا فيها بسبب طول الرحلة، فقد لاحظ التقييم أن مثل هذه القرى لا تحظى بنفس الاهتمام مثل غيرها من الموائل التي يسهل الوصول إليها. في واقع الأمر، فإن بعض القرى النائية أكثر تتطلب نسبة أكبر من الاستثمارات سواء فيما يتعلق بالوقت أو الجهد أو المال، وهذا ما يجب أن يعكس في تصميم المشروع. وكما كان ذلك ممكنا يجب أن يضم أي مخطط إسكاني جميع السكان في مجموعة القرى أو القرية المعنية شريطة أن يلبوا معايير الاستهداف الموضوعية وذلك لتجنب ظهور بنية اجتماعية من مستوفين متباينين بحيث يبدو سكان الأكوخ وكائنهم يحظون بتفضيل أقل. وهناك بعض المستوطنات القديمة التي تقع في مناطق خصصت لتكون غابات محمية، وقد سمح لسكانها بالبقاء في أماكنهم ولكنه مازال من المستحيل قانونيا فيها إصدار صكوك ملكية أرض مضمونة في ظل مثل هذه الظروف. وهذا ما يتعين على دائرة الغابات ووكالات التنمية القبلية المتكاملة النظر فيه بهدف ضمان إدماج أفضل لجميع فئات المجتمع القبلي. وأخيرا لم يولي مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش مشكلة المعدين الاهتمام الذي تستحقه إذ تركزت جميع أنشطة المشروع على من لديهم النذر اليسير من الأرض. على أية حال يمكن استنتاج جدية مشاكل الفقراء والمزارعين الهامشيين في المناطق القبلية من الحقيقة القائلة بأن حوالي 20-25% من الأسر في المناطق القبلية هي أسر معدمة. في حين يشكل المزارعون الهامشيون الذين يمتلكون ما لا يتعدى الايكارين حوالي 30-35% من الأسر القبلية². وبعبارة أخرى، فإن حوالي نصف الأسر القبلية لا تمتلك أرضا أو تمتلك قطعة أرض صغيرة وهي تعتمد على المنتجات الحرجية غير الخشبية أو على العمل في حقول الآخرين أو على الزراعة المتقلبة لكسب عيشها.

47 - **الإبقاء على الأصول المادية والاجتماعية** - على الرغم من إجراس المشروع لنتائج جيدة في إدخال التحسينات على البنى الأساسية ومحاولاته في التعبئة الاجتماعية، فإن القلق الملح هنا هو إلى أي مدى يمكن الإبقاء على هذه

³ يفهم من تعبير "المعدم" من لا يمتلك "أرضا رطبة"، أما أراضي الزراعة المتقلبة (البودو) فلا تعتبر أراضي قابلة للزراعة.



الأصول في مرحلة ما بعد المشروع؟ إن الجهود المستمرة ضرورية وبخاصة فيما يتعلق ببرامج التدريب الخاصة بالعاملين في وكالات التنمية القبلية المتكاملة والمستفيدين على حد سواء. وهذا يعني الإبقاء على مستويات الاستثمار. خلال عام 2000 وما بعد، كانت المشاكل المالية التي عانت منها الولاية تعني أن وكالات التنمية القبلية المتكاملة قد حرمت من الأموال التي تحتاجها. وقد كان أثر نقص الأموال مؤخرا على عمل وكالات التنمية القبلية المتكاملة عميقا بشكل واضح وفي بعض الأحيان كان من الصعب على التقييم تحديد ما مدى مسؤولية هذا العامل وحده عن النواقص التشغيلية. إذ شهد التقييم أمثلة عن قنوات ري مهتمة ووسائط نقل متعطلة وأبنية تتطلب ترميما سريعا ومزارعي الكاشيرو الذين يناضلون بسبب افقارهم للتدريب والمشورة وأطفال مدارس بدون ألواح ومجموعات مساعدة ذاتية بدون حوافز، وفي باديرو تأثر حوالي 1 400 طفل من أطفال المدارس بإغلاق مدارس المعابد. ويمكن معالجة كل هذه المشاكل من خلال تدخلات صغيرة نسبيا، ولكن وكالات التنمية القبلية المتكاملة قد افتقرت مؤخرا حتى للموارد الكافية لمثل هذه التدخلات.



القسم الثاني: اتفاق نهاية التقييم

خمسة اعتبارات أساسية

يعكس هذا الاتفاق فهما مشتركا بين الشركاء الأساسيين تم التوصل إليه عند الانتهاء من عملية التقييم وذلك لتبني واستخدام ما تم تعلمه والتوصيات المنبثقة عن تقييم الانتهاء من المشروع في تنفيذ مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش القائم على المشاركة، وفي تصميم مشروعات وبرامج جديدة تهدف إلى النهوض بأحوال القبائل. وأهم الشركاء الأساسيين هم وزارة الشؤون القبلية في الحكومة الهندية، ودائرة النهوض بأحوال القبائل في ولاية اندرا براديش، ووكالات التنمية القبلية المتكاملة (سيثامبيتا، وبارفاتيپورام، وباديرو، ورامباشودافرام)، وقسم التعاون الإيماني في سفارة هولندا الملكية في الهند، ومؤسسة جرجيان التعاونية، وأوت ريتش (وهي منظمة غير حكومية) والمعهد الوطني لإدارة الإرشاد الزراعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (المتمثل بشعبة آسيا والمحيط الهادي ومكتب التقييم والدراسات)



المشاركة والتمكين

1 - أعتبر مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرابراديش القائم على المشاركة عند تصميمه مشروعاً ريادياً في تأكيده على إشراك المجتمعات المحلية. وبهذا المعنى. فقد كان المشروع فريداً من نوعه في الوصول إلى المجموعات والمجتمعات المحلية القبلية، وكان متميزاً تماماً عن النهج القطاعية والإدارية التقليدية التي كانت تمارس عندئذ.

2 - استفاد منتدى المشاركة الذي طوره المشروع من تجارب ومشروعات أخرى كانت تهدف إلى التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر بما في ذلك نموذج مجموعات المساعدة الذاتية الذي تمت تجربته في مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو الذي ساندته الصندوق. وأما المؤسسات الأخرى التي تم إحداثها للترويج للتنمية التشاركية فتضم لجان تنمية القرى، وروابط التنمية القبلية القروية ومصارف الحبوب وغيرها من المجموعات ذات المصالح المختلفة التي ترتبط بأنشطة معينة (مثل الري، وصون التربة والصحة) علاوة على الاستعانة بالمستشارين الزراعيين. إضافة إلى ذلك ومن المفاهيم الحديثة التي أدخلتها مؤسسة جرجيان التعاونية تشكيل فرق تنسيق من المجتمعات المحلية تتألف من مجموعات من المهنيين الشباب الذين كرسوا أنفسهم لهذا العمل والذي يعيشون في القرى القبلية للمساعدة في التعبئة الاجتماعية ورفع الوعي وتحديد الاحتياجات والأولويات التي يمكن للتدخلات الإنمائية أن تبني حولها.

3 - وبالإجمال فقد أدخل المشروع تغييرات على صورة التنمية القبلية من خلال خلق المجال أثناء التنفيذ لنهج يقوم على معنيين متعددين من أصحاب الشأن مع التركيز بوجه خاص على السكان القبائليين. ومن بين الإنجازات المتحققة إحداث نقلة في التركيز من الهدف المحدود المتمثل في زيادة فرص العمالة من خلال مخططات كثيفة الاستخدام للعمالة إلى الهدف المتمثل في إدارة للبرنامج يبادر بها وينفذها ويرصدها المجتمع المحلي نفسه، إضافة إلى تمكين السكان القبليين باعتبارهم شركاء في تحسين قاعدة مواردهم الطبيعية وسبل عيشهم. وعلى وجه العموم فقد استجابت المجتمعات المحلية لهذا النهج وأثبتت أنه، وبوجود المساندة الملائمة، يمكن حل العديد من القضايا الأساسية التي تضر برفاه السكان القبليين. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من التفاوت في مستوى إيصال الائتمان، فإن النزعة للدخار قد غدت الآن راسخة بين السكان القبليين من خلال أحداث مجموعات الادخار والائتمان.

4 - على أية حال وبالرغم من التقدم الجيد المحرز في الجهد الرامي إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على النهج التشاركية، فإن مفهوم المشاركة قد أسيء فهمه بطرق مختلفة من قبل أناس مختلفين وفي أوقات مختلفة (في دائرة النهوض بأحوال القبائل في ولاية اندرابراديش، وفي مؤسسة جرجيان، وبين الموظفين والعاملين في المشروع، ووكالات التنمية القبلية المتكاملة، وفي أماكن أخرى) ومن هنا كانت استراتيجيات المشاركة التي طبقت بين مختلف وكالات التنمية القبلية المتكاملة وذلك اعتماداً على إحساس الموظفين في المشروع وغيرهم من العاملين فيه في زمن معين. وبسبب قصر فترة عمل الموظفين في المشروع وغيرهم من الموظفين الحكوميين فقد كانت الاستمرارية غير كافية أو ملائمة سواء فيما يتعلق بالنهج نفسها أو بالتركيز على إشراك المجتمعات المحلية. كذلك لا بد من التنويه بأن تسلسل مبادرات المشروع لم تتم بطريقة يحتمل منها أن تعزز إشراك المجتمعات المحلية، فعلى سبيل المثال، لم يتم ربط الاستثمارات في تنمية الموارد الطبيعية ببناء المؤسسات القبلية وتعزيز المؤسسات التي سنتولى في نهاية المطاف مسؤولية إدارة قاعدة الموارد الطبيعية.



5 - علاوة على ذلك، غالباً ما ارتبطت المشاركة بنشاط معين، مثل الاستراتيجية الرامية إلى إشراك القبائل في تنفيذ مخططات الري وتنمية محاصيل البستنة ومبادرات صون التربة أو أنشطة الادخار والائتمان. ومن هنا فقد تم ترسيخ مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش بطريقة يتم فيها النظر إلى التعبئة الاجتماعية ومشاركة المجتمعات المحلية على أنها آلية لتحضير الناس لإيصال الخدمات. ولم يكن استخدام المشاركة كعملية مستقلة تهدف أساساً إلى التمكين خاصة أساسية من خصائص المشروع، كذلك لم يتم استيعاب هذا المفهوم بالكامل من قبل الوكالات المنفذة التي قادت تفكيرها إلى حد كبير الممارسات الإدارية والبيروقراطية السائدة آنذاك والتي ركزت على الإشراف الكثيف للهياكل الحكومية في الأنشطة الإنمائية. لقد كان بالإمكان تحقيق أكثر من ذلك بكثير فيما يخص التعبئة الاجتماعية. إذ روج الصندوق والمؤسسة المتعاونة بشدة للحاجة إلى مشاركة أكبر ولكن لعلهما قللا من تقدير أهمية عامل الوقت والتفاعل الضروريين كي يتجنر التفكير الجديد في البرامج التي تقودها الحكومة مثل مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش القائم على المشاركة. وقد جرت محاولات لتشكيل فرق تتسيق المجتمعات المحلية على مستوى القرية وللاستعانة بالمستشارين الزراعيين وغيرهم لتعبئة وتحفيز وتنظيم وتدريب السكان القبليين. إلا أن النتائج كانت متواضعة لأسباب عديدة بما في ذلك الحاجة لوقت أطول مما تم تصوره أساساً لتطوير عمليات التعبئة الاجتماعية. والأهم من ذلك، فإن الوكالات المنفذة تتطلب حوافز أكبر لإضفاء الصبغة المؤسسية على الهياكل الضرورية لمساندة العمليات الإنمائية التشاركية والتي يمكن لها تدريجياً أن تقود إلى نتيجة مفادها أن التعبئة الاجتماعية الفعالة أمر حاسم في بناء المشاركة. ولهذا السبب فهي أساسية في فهم كيفية عمل المجتمعات التقليدية. وأخيراً، لاحظ التقييم أن المجال واسع لإشراك المنظمات غير الحكومية الكفوة في العملية منذ بداياتها.

6 - ومع ذلك، يبقى حتى المفهوم المحدود للمشاركة الذي روج له مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش القائم على المشاركة غاية في الأهمية، حيث أنه أرسى حجر الأساس لبرامج وأنشطة إنمائية مستقبلية. إذ أسهمت المشاركة بشكل إيجابي في التغييرات الطارئة على العلاقات الاجتماعية، لا ضمن الولاية وعلى مستوى القاعدة والمؤسسات القاعدية فقط، وأنا أيضاً بين السكان القبليين أنفسهم، علاوة على العلاقات بينهم وبين غيرهم من الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي: مثل المرابين والتجار وغيرهم من موردي الخدمات. كذلك ساعد المشروع في المبادرة بموجة من التغيير في السلوك الإداري والبيروقراطي بحيث جعله أكثر انفتاحاً على الحقيقة القائلة بأن تحقيق التنمية المستدامة يتم على أفضل وجه إذا ما جاءت من "المستوى القاعدي".

7 - كذلك فقد أدرك التقييم بأن للولاية أيضاً دوراً حاسماً ومتكرراً في العمليات التشاركية وبخاصة من خلال الترويج لبيئة مواتية يمكن لها أن تفضي إلى تقنين "ثقافة التبعية" المتجذرة بعمق في المجتمعات القبلية التي اعتادت على تلقي الخدمات والموارد من "الأعلى". ولا توحى هذه "التبعية" بالحاجة لتطوير مجتمعات محلية قبلية تعتمد على ذاتها وتتولى مسؤولية اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد الخاصة بها فقط، وإنما تشير أيضاً إلى "التبعية" التي نشأت في الجهاز الحكومي وبين الموظفين الحكوميين الذين يساندون التنمية القبلية، أي موظفي المشروع والعاملين في وكالات التنمية القبلية المتكاملة وغيرهم ممن يتم تقييم أدائهم إلى حد كبير على أساس "النتائج المتحققة" في التنمية القبلية. لذا، فإن الموظفين ممن لهم علاقة بالمشروع غالباً ما كانوا يركزون على الأهداف وتحقيق النتائج. وبناء عليه، فإن نهجهم لم تكن بالضرورة تحبذ تنمية تشاركية أكثر انفتاحاً واستدامة والتي تتطلب بحكم طبيعة مفهومها استثماراً أطول مداً وعملية أكثر صعوبة ومشقة، حيث لا توجد الحوافز والدوافع الضرورية. لذا، فإنه من الهام بمكان بناء ثقافة لا يتم فيها مساعلة



الأشخاص عن "النتائج المتحققة" بما أن هذه النتائج ليست في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة حصراً، وإنما تتم فيها مساهمة هؤلاء الأشخاص عن قدرتهم على "الإدارة بهدف تحقيق النتائج". وباختصار، يتطلب التغلب على ثقافة التبعية نقلة في النموذج المتبع بحيث يتم تناول الاحتياجات من كلا الزاويتين.



الصورة الخامسة: مشهد نمطي للأراضي الجافة

التوصيات

- يجب ألا يتم حصر المشاركة بأنشطة معينة فقط، و عوضاً عن ذلك فمن الضروري تكريس الاهتمام بالتنمية المؤسسية على المستوى المحلي بهدف الترويج للمشاركة والتمكين على المستوى القاعدي باتباع نهج السلم الإنمائي. ويمكن أن يتألف ذلك من إضفاء الصبغة المؤسسية على مجموعات المساعدة الذاتية، ولجان تنمية القرى، وعلى المنظمات التجميعية للجان التنمية القروية (المنظمات الراسية) التي يجب أن تترابط جميعاً بشكل عضوي وأنه تتم رعايتها وتيسير عملها. وبهذه الطريقة فلن تكون المشاركة مجرد عملية تتقرر من القمة ويشرك بها من هم على المستوى القاعدي.
- لا تخطوي المشاركة كوسيلة للتمكين على إيلاء الصلاحيات للموظفين في المشروع وإنما تتضمن انتماء المجموعات التشاركية على المستوى المحلي على الوظائف والأموال والسيطرة. إن بناء المجموعات وتنمية المؤسسات التي تتم رعايتها على مدى فترة من الزمن من شأنه أن يؤدي إلى عملية تمكين ناجحة.
- يمكن ضمان استدامة أفضل للعمليات التشاركية حتى بعد انتهاء فترة المشروع فيما لو تم إضفاء الصبغة المؤسسية عليها ضمن الهياكل والبرامج القائمة. وقد تم استقاء هذا الدرس من خلال استعراض وتقييم الصندوق للبرنامج القطري في فييتنام (عام 2000).
- يجب أن يكون التدريب وتطوير القدرات فيما يخص التعبئة الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ ومظهراً نظامياً من مظاهر تصميم وتنفيذ المشروعات، ويجب ألا يكون مجرد حدث يقع مرة واحدة أو أنماط تدريب تنفذ لغرض معين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجودة المحدودة لمؤسسات التدريب (الخاصة بالسيناريوهات القبلية) في



أندرابراديش فلا بد من توفير استثمارات كافية لتطوير أشخاص مرجعين ومواد مرجعية ومناهج تدريبية على المدى الطويل. ويحتاج إضفاء الصبغة المؤسسية على الخبرات ومهارات التدريب لإيلائه اهتماما دقيقا بحيث تغدو القدرات التي طورت مستدامة.

- يجب تأمين ما يلزم في تصميم المشروعات لإشراك المنظمات غير الحكومية الكفوة في أنشطة معينة مثل التعبئة الاجتماعية على المستوى القاعدي وبناء القدرات وتدريب السكان القبليين، علاوة على توفير الخدمات في بعض المناطق المختارة اعتمادا على الميزة النسبية للمنظمة غير الحكومية المعنية. ويوصى بتحديد واختيار المنظمات غير الحكومية خلال عملية تصميم المشروع بحيث يكون الشركاء المختلفون في المشروع على علم بأدوار ومسؤوليات بعضهم البعض. ويجب أن تغدو المنظمات غير الحكومية المختارة جزءا من عملية التصميم بعد تقييم شامل لقدرات كل مؤسسة على حدة.
- لعبت بعثات الإشراف دورا هاما في تغيير السلوك الإداري وفي توفير الدعم للتنفيذ. ومن الهام بمكان أن يقوم تشكيل بعثات الإشراف على بعض متطلبات المشروع المعنية وأن يتم توفير الموارد المالية الملائمة لمثل هذا النشاط.

بناء مؤسسات المجتمعات المحلية

8 - كان بناء مؤسسات المجتمعات المحلية في صلب استراتيجية مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرابراديش القائم على المشاركة. وقد تم النظر إلى مثل هذه القررة المؤسسية على أنها المحرك للتخطيط والتنفيذ التشاركيين ولإبقاء على الأنشطة وملكيته واستدامتها. وقد أحدث المشروع جملة متنوعة من المؤسسات على المستوى المحلي بما في ذلك مجموعات المساعدة الذاتية والروابط التجميعية لمجموعات المساعدة الذاتية، ومجموعات المستخدمين/اللجان الإنمائية القروية (مثل التعليم، والصحة، والرعي، ومصارف الحبوب)، ومؤسسة محورية على هيئة روابط التنمية القبلية القروية، وقد تم النظر إلى الأخيرة على أنها منبرا للتعبير عن أولويات واهتمامات المجتمعات المحلية من جهة، وكوسيلة لإيصال المشروعات والبرامج إلى المجتمعات المحلية من جهة أخرى. وقد تم اختيار قادة وأعضاء روابط التنمية القبلية القروية من قبل مجتمعاتهم المحلية كمثلين لها. ويتطلب هذا الاختيار عموما موافقة المجالس التقليدية المؤلفة من كبار السن بحيث يتم إيجاد العلاقة بين الجديد والقديم وإذ كانت على أساس غير رسمي.

9 - تفاوت أداء المؤسسات المختلفة تفاوتا شاسعا بين قرية وأخرى واعتمد هذا التفاوت إلى حد كبير على مستوى وانتظام مدخلات المشروع الاقتصادية منها والتحفيزية. إذ أخذت أنشطة اللجان بما فيها رابطة التنمية القبلية القروية تركز على شخص بعينه وفي حالات كثيرة تألفت اللجان من هذا الشخص بمفرده. واقتصرت الوظيفة الأساسية لرئيس رابطة التنمية القبلية القروية والذي كان على وجه العموم أسرع الشباب خاطرة وأكثرهم بلاغة في الكلام على أن يكون في واقع الأمر المتحدث باسم القرية. إلا أن رابطة التنمية القبلية القروية نادرا ما تطورت لتغدو منبرا حقيقيا كما كان مصمما لها أن تكون، وكان من الاعتيادي بالنسبة لرئيس رابطة التنمية القبلية القروية أن يستشير كبار السن في القرية (وهم السلطة التقليدية) قبل الموافقة على مخطط ما أو الترويج له، مما يشير إلى أن السلطة الجماعية في القرية مازالت بيد كبار السن فيها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن رابطة التنمية القبلية القروية قد أدت غرضا هاما خلال تشغيل



المشروع من خلال عملها كحلقة وصل باتجاهين بين المجتمع المحلي من جهة ووكالة التنمية القبلية المتكاملة من جهة أخرى. وبعد استكمال المشروع كانت هنالك دلائل تشير إلى أن هذه الوظيفة قد استمرت. فربطت رابطة التنمية القبلية القروية هو على سبيل المثال المسؤول عن إيصال طلبات وشكاوي القرويين إلى وكالات التنمية القبلية القروية المتكاملة، إلا أن أي من التقارير، بما في ذلك تقارير الإشراف التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتقارير إنجاز المشروع وتقارير استعراض منتصف الفترة لم تشر إلى أن رابطة التنمية القبلية القروية قد تطورت لتغدو مؤسسة مستدامة.

10 - كذلك، فإن أنشطة اللجان القطاعية المختلفة كانت تنزع لأن تدور حول شخص بمفرده، وغالبا حول قضية واحدة. ففي العديد من القرى على سبيل المثال، تألفت لجنة التعليم من شخص واحد قبل تحمل مسؤولية ضمان التحاق جميع الأطفال بالمدارس وحمل أولئك الذين لا يذهبون إلى المدرسة على الرجوع إليها، أما لجنة الصحة فلم تكن تعمل إطلاقا على الغالب في حين تولى وظائفها المزمعة عامل الصحة في المجتمع المحلي. ومرة أخرى فمن الهام إدراك أن مثل هذه الظواهر ليست بالضرورة دليل على الفشل، وإنما هي بعيدة كل البعد عما تم تصوره أساسا وتوحي بأن تصميم هذه المؤسسات كان طموحا ومعقدا. وفي حالة مجموعات مستخدمي المياه والتي تقوم بمهمة حاسمة في صيانة وإصلاح نظم الري، تشير الدلائل إلى أن هذه الوظيفة لم تؤد بصورة رسمية ومنظمة مثلما قصدتها المشروع أساسا. كذلك، فإن مجموعات المساعدة الذاتية كانت تمر بمرحلة أولية من النشاط والحماس الذي كان يفتر فيما بعد ويعود ذلك جزئيا إلى افتقارها للحوافز بعد حصولها على المنحة المقابلة، وأيضا لافتقارها للمشورة والتحفيز المستدامين من الخارج.

11 - ومن العوامل التي لا بد من إبرازها هو أن مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش القائم على المشاركة قد افتقر إلى استراتيجية متجانسة لضمان إدماج مؤسسات المجتمع المحلي مع هياكل السلطة التقليدية من جهة ومع المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. لأن وجود مثل هذه الهياكل المؤسسية الموازية قد يخلق الصعوبات في وصول المجتمع المحلي إلى سلطة تفاوضية أفضل وفي تعزيز التنمية التشاركية الحقة. إن بناء مؤسسات المجتمع المحلي التي تسمح للقبائل بأن تعتمد على ذاتها وأن تقلص من اعتمادها على المؤسسات الخارجية التي كانت تمددها بالدعم لسنوات طويلة عملية تتطلب وقتا طويلا وجهودا مستمرة وآليات مساندة مستدامة. ولذا وعلى الرغم من أن المشروع قد أدخل تغييرات في المواقف بين عاملي التنمية على مختلف المستويات فيما يخص الحاجة للترويج لمؤسسات محلية فعالة، فإن الأمر يتطلب المزيد من العمل لخلق مؤسسات مجتمع محلي قوية ودائمة.

التوصيات

- من الضروري تفحص الأدوار والعلاقات في المجتمعات التقليدية إضافة إلى الترتيبات المؤسسية التقليدية التي توجد في المجتمعات المحلية، وعلى وجه الخصوص لا بد من تحري طبيعة السلطات التقليدية بشكل منتظم، وكذلك لا بد من الاعتراف بشكل صريح بالروابط بين المؤسسات القديمة والحديثة بهدف تجنب نشوء هياكل موازية تحمل بذور الفرقة والتقسيم
- تجد القرى التي تتمتع بمؤسسات تقليدية قوية سهولة أكبر في استيعاب النهج والتقنيات الجديدة وكذلك في رفع سوية معارفها لذا ويهدف الحصول على أكبر أثر، فإن الزخم في إيصال المشروع لا بد وأن يقوم على القدرة المؤسسية



المحلية المتاحة على مستوى القرية، عوضاً عن تقريره بشكل مسبق وإيصاله إلى جميع القرى بصورة متساوية.

- يجب أن يكون تصميم المشروعات المستقبلية بهذا الصدد أكثر واقعية فيما يتعلق بالمدى الرسمي لإشراك المجتمعات المحلية، إذ أنه من غير المحتمل للمجتمعات الصغيرة التي لا تتمتع بخبرة سابقة في المؤسسات الرسمية أن تدعم عدداً من اللجان الفاعلة. ومن هنا فإنه من الأمور الأساسية ترشيد تشكيل لجان التنمية القروية، وإيلاء الأولوية لتلك التي تستجيب للمتطلبات الحاسمة على مستوى القرية.
- يجب إشراك المنظمات غير الحكومية في إنشاء ودعم المؤسسات حديثة العهد.
- يجب النظر إلى استدامة مؤسسات المجتمعات المحلية بمقياس زمني يتعدى السبع سنوات التي هي مدة المشروع. علاوة على ذلك، فيجب ألا تصمم مثل هذه المؤسسات لأغراض إيصال الخدمات أو قبولها فقط، وإنما يجب النظر إليها بمنظور أوسع على أنها منابر للترويج لإشراك وتمكين المجتمعات المحلية.

العلاقة بين حركات الاحتجاج والمشروعات الإنمائية

12 - وفر مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندراباديش القائم على المشاركة فرصة غير اعتيادية، لا بل نادرة، لاختبار الدور الذي يمكن للصندوق أن يلعبه في حل النزاعات، وبخاصة أنه وبسببه فيمكن للمرء أن يقيم العلاقة بين حركة الاحتجاج الراديكالية "الناكسالية" وتشغيل مشروع إنمائي تشاركي في المناطق القبلية. خلال السبعينات والثمانينات، شهدت منطقة المشروع حملة نقاوتت في شنتها قامت بها مجموعة الحرب الشعبية التي، وفي مراحلها الأولية على الأقل، بدت وكأنها تتحرك بفعل رغبة حقيقية في وضع نهاية لاستغلال القبائل ولتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية لهم فيما يخص الأرض والموارد والفرص. في ذلك الوقت، ألقت مجموعة الحرب الشعبية الضوء على مشاكل القبائل وعلى الحاجة الملحة لإجراءات تحميمهم وبخاصة في وضع نهاية لاستبعادهم عن أراضيهم القبلية ولإستغلالهم من قبل المرابين والوسطاء الشجعين.

13 - إن ما الذي جعل المشروع مختلفاً عن غيره من التدخلات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان القبليين؟ بادئ ذي بد، لا بد للمرء من أن يذكر أن المشروع كان أول مشروع يكرس حصراً للنهوض بأحوال القبائل في اندراباديش تسانده منظمة دولية. إن مجرد إشراك الصندوق في مثل هذه المنطقة الحساسة هو جهد جدي قامت به الحكومة للاستجابة لسخط القبائل واستغلالهم. وقد وفر الصندوق قيادة صامتة لردم الهوة، تلعب دور الميسر الذي يمكن الوثوق به والملتزم بمتابعة مصالح المجتمعات القبلية.

14 - ليس من السهل تحديد مظاهر المشروع التي أثارت إعجاب مجموعة الحرب الشعبية أكثر، ولكن على ما يبدو فقد قدرت المجموعة بشكل خاص آلية إشراك روابط التنمية القبلية القروية في إجراءات التعاقد التشاركية لتشييد أعمال الري ووصون التربة، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وفي نهاية المطاف فقد تم تبني هذا الابتكار في الولاية بأسرها في كل المناطق القبلية من خلال الأمر الحكومي الذي جعل مجموعة الحرب الشعبية تترك الجهود الجدية المبذولة لتحسين رفاه القبائل على وجه العموم. كذلك قدرت مجموعة الحرب الشعبية عالياً محاولة المشروع للابتعاد عن نموذج التنمية البيروقراطي التقليدي الذي يتجه من القمة إلى القاعدة ولتوفير بديل يروج للتمكين وينقل عملية صنع القرار



والتخطيط الإنمائي والتنفيذ والملكية إلى القبائل. ويتضح ذلك من خلال عدة أدوات كان المشروع رياديا في استخدامها مما سمح بإشراك أعمق للمستفيدين وحققهم في تقرير مصيرهم، مثل تشكيل فرق تنسيق المجتمعات المحلية وروابط التنمية القبلية القروية ومجموعات المساعدة الذاتية والإجراءات التعاقدية التشاركية ومجموعات المصالح المحددة ولجان التنمية القروية.

15 - أسهم الدور التيسيري للصندوق بصورة معتبرة في رفع الوعي بين كوادر الحكومة وموظفي الخدمة المدنية بضرورة التعامل مع حركة الاحتجاج بصورة حكيمة تقوم على التصميم على فهم الأسباب الجذرية لحركة الاحتجاج وإيجاد السبل لمعالجتها بصورة سريعة ومنظمة. وقد ساعد الصندوق في المبادرة بعملية تغيير في المواقف البيروقراطية تتطلب مزيدا من الإصغاء والمواقف التي تنزع للشراكة فيما يخص بتنمية الجرجيان، علاوة على التأكيد على الحاجة لتناول هموم الحركة من خلال إجراءات اجتماعية واقتصادية للنهوض بأحوال المجتمعات المحلية ومن خلال منهج يعتمد القانون والنظام أيضا. فعلى سبيل المثال، كان الافتقار للحصول على الأرض مصدر خوف رئيسي للسكان القبليين الأمر الذي دعاهم لمساندة حركة الناكسالية. والقضية نفسها هي واحدة من العوامل المقررة وراء نشوء حركة التاميل في سيرلانكا. (تقييم البرنامج القطري في سيرلانكا الذي قام به الصندوق عام 2001) وبناء عليه فقد دفع الدور الدعائي الذي قام به المشروع الحكومة لتوزيع الأرض على السكان القبليين في بهادراكالام وغيرها من وكالات التنمية القبلية المتكاملة. لقد أدخل المشروع نهجا جديدا وطريقة تفكير حديثة ضمن الحكومة والخدمة المدنية في معالجة النزاع الذي خلق تمزقا عنيفا في حياة الناس اليومية.

16 - على ما يبدو فقد كان هنالك تغييرا موازيا في الحركة الناكسالية نفسها مع غياب العديد من الكوادر المثالية التي كانت موجودة في مراحلها الأولى بحيث بدت الحركة الآن تركيزا للشباب المحبط العاطل عن العمل أكثر من كونها حركة إيديولوجية متفقة. وقد يعود الفضل في ذلك أيضا بصورة جزئية للصندوق ولمشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرابرايديش. ففي أيامها الأولى اكتسبت مجموعة الحرب الشعبية الزخم بسبب المساندة التي تلقتها من القبائل المحبطة التي كانت مضطرة للعيش في فقر مدقع والتي تطلعت للمجموعة على أنها الطريق السريعة الممكنة للإفلات من بؤسها. على أية حال، فقد أدخل المشروع تغييرات في وكالات التنمية القبلية المتكاملة وفي تطويرها الأمر الذي خلق جوا من التفاؤل والتمكين ودفع بالقبائل للابتعاد تدريجيا عن مجموعة الحرب الشعبية بحيث أخذت حركة الناكسالية بالضعف في منطقة المشروع.

17 - كذلك، فقد دفع المشروع أيضا بالمرابيين والمقاولين وغيرهم من موردي الخدمات في المناطق القبلية من القطاع الخاص إلى القيام بعمليات أفضل. فمن خلال التزامه برفع سوية معيشية السكان القبليين وفر المشروع لمجموعة الحرب الشعبية أداة قياس تقيس بها وترصد عمليات القطاع غير الرسمي. ومن هنا أجبر المرابون والمقاولون والتجار وغيرهم على توفير صفقات أفضل للسكان القبليين فيما يتعلق بالفائدة التي يدفعونها وأسعار باب المزرعة لمنتجاتهم كي لا يتعرضوا لانتقام مجموعة الحرب الشعبية. وهذا ما أجبر عددا محترما من العاملين في القطاع الخاص للخروج من منطقة المشروع وبخاصة أولئك الذين يتلخص هدفهم الأساسي في إغناء أنفسهم على حساب القبائل. وفي الحقيقة فقد مهد المشروع الطريق للحكومة كي تحظر التعامل مع المقاولين من المناطق القبلية وأن تأمر بتنفيذ جميع الأعمال من خلال مجموعات المساعدة الذاتية القروية.



التوصيات

- يعتمد المفهوم الحالي للنهوض بأحوال القبائل إلى حد كبير على "تنمية المنطقة" وإشراك المجتمع المحلي". فمسألة أن هنالك مجموعات أو شرائح اجتماعية لديها حيازات متفاوتة ومختلفة وأن هنالك قبائل صغيرة وكبيرة في كل قرية ومجموعة قرى ومقاطعة وأن النساء يجب أن يعاملن بطريقة خاصة كلها قضايا تحتاج لأن تدخل بالكامل في صلب فلسفة النهوض بأحوال القبائل. ومن شأن هذا أن يسهم في تنمية تتسم بالمساواة والاستدامة.
- لا بد أن تتخذ الحكومة إجراءات جدية وعاجلة للإبقاء على الأصول المادية والاجتماعية التي أحدثت في ظل المشروع. وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية إضافة إلى البرامج الاجتماعية فقد تم إنجاز الكثير ولكن هذه الإنجازات مازالت هشّة. ولجعلها مستدامة فمن الضروري القيام باستثمارات أكبر في البنى الأساسية وبرامج التدريب وبحوث المواءمة. كذلك فمن الضروري أيضا الإبقاء على مستويات الالتزام والكفاءة التي يتمتع بها الموظفون الرئيسيون وبخاصة موظفو المشروع في وكالة التنمية القبلية المتكاملة.
- يجب أن تستمر الحكومة في التزامها بالنهج التشاركية في برامج التنمية وفي تحويلها التدريجي لعملية صنع القرار إلى المستوى المحلي مع ترافق ذلك بالتركيز على بناء القدرات.

استراتيجية خروج الصندوق والمراقبة ما بعد المشروع

18 - تم لفظ الدروس والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان مرارا وتكرارا من خلال سلسلة التقييمات التي أجريت في السنوات القليلة الماضية للمشروعات التي يساندها الصندوق، لا في الهند فقط وإنما في بلدان وأقاليم أخرى. إذ أنه من الشائع وجود مشروعات صممت ونفذت بدون إيلاء موضوع خروج الصندوق التدريجي منها بصورة استراتيجية الأهمية التي يستحقها بحيث يتم ضمان استمرارية المساندة المؤسسية والعمليات والموارد لتحقيق تجميع للاستثمارات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج معززة وأثر دائم. ففي أحيان كثيرة يسحب الصندوق وجوده ومشاركته بعد تاريخ إغلاق المشروع تاركا شركاءه على المستوى القطري وبخاصة أولئك على المستوى القاعدي في حالة من الفوضى. علاوة على ذلك، فإن هذه المسألة الأولية ليست بالمسألة التي يترتب على الصندوق وحده التفكير مليا بها. وإنما هي مسألة يتوجب على الشركاء الرئيسيين الآخرين في التدخلات الإنمائية معالجتها أيضا.

19 - لم يكن خروج الصندوق تدريجيا من مشروع النهوض بأحوال القبائل في اندرابراديش من الأمور التي تم تصميمها أو حتى التخطيط لها. إن استدامة المؤسسات وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية تعتمد أساسا على نطاق الفوائد والهيكل المساندة التي يتم تركها في أعقاب انسحاب الصندوق. فاستخدام آليات الصندوق الاجتماعية مثل جمعيات الانخار والتوفير ومبادرات المجتمع المحلي الصحية والتي تؤثر للغاية على استدامة المبادرات لم يتم بلورة مفاهيم لها أو المضي بها قداما. كذلك لم يتم إدماج المجموعات التشاركية ومنظماتها بشكل جيد في مؤسسات راسية تجميعية أو اتحادات بحيث أنها لم تكن قادرة على الاستمرار كمنظمات مساندة على مستوى القرية والمستوى التجميعي.



20 - يعد غياب أي انسحاب مخطط له للصندوق وغيره من المؤسسات ذات العلاقة، مثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي يقدم المساندة التقنية من خلال بعثات الإشراف، وافتقار مؤسسات المجتمع المحلي للقدرة للإضلاع بمسؤولية تنمية ذاتها مصدر قلق جدي. فعلى سبيل المثال، وبعد إغلاق المشروع بفترة وجيزة حظرت حكومة ولاية أندرا براديش التعيينات القائمة على الأجور والتعاقدات اليومية بين عاملي المجتمع المحلي على المستوى المحلي، الأمر الذي أضر بهم بشدة. وعلى وجه العموم كان يتعين على المشروع أن يبقى وراءه مؤسسات تتمحور حول الناس وتقودها المجتمعات المحلية على كل من مستوى القرية ومجموعة القرى وروابط التنمية القبلية المتكاملة. وكان من شأن المزيد من المساندة التنظيمية والمالية لهياكل إشراك المجتمعات المحلية التي تم إنشاؤها أن تخلق نموًا بديلاً للتخفيف من التبعية المفرطة والاعتماد على وكالات التنمية القبلية المتكاملة والعاملين فيها وبالتالي أن تعزز بصورة أكبر العملية التشاركية والتنمية الإجمالية.

21 - تؤكد تجربة تقييم مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو (1999)، وهو المشروع الذي ساندته الصندوق، الحاجة للتعبير بوضوح عن استراتيجية لما بعد إنجاز المشروع. فمشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو يعتبر من التدخلات الناجحة للغاية والتي روجت لنهج ابتكارية للتمكين وبناء القدرات وتوليد الدخل. وبعد إغلاق المشروع (ديسمبر/كانون الأول 1998) قامت حكومة الولاية برفع سوية المشروع وتكراره في مقاطعات تاميل نادو كلها. ومع ذلك فقد كان من الواضح أن انسحاب الصندوق قد خلف فراغًا مما عرض المشروع ومؤسساته التنفيذية للضغوط الخارجية بما في ذلك الضغوطات التي مارستها البيروقراطية والسياسيون. إذ لم يعد المشروع يستفيد من مساندة الصندوق له التي حمته في السابق من التدخلات التي لا مبرر لها. وضمنت حياديته وقللت من التأخيرات ومنها على سبيل المثال، ما يحصل في اختيار المنظمات غير الحكومية أو المصارف التجارية المشاركة في أنشطة المشروع. وقد أوضح مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو أنه وحتى عندما ينظر لمشروع ما على أنه ناجح فهناك حاجة لدرجة كافية من الإشراف بعد استكمال المشروع.

22 - ومن حسن الحظ أن مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش قد أتبع بمشروع آخر موله الصندوق (وهو مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش القائم على المشاركة) والذي غطى جميع المقاطعات في أندرا براديش. وقد اضطلعت الهيئة التنفيذية نفسها بمسؤولية تنفيذ مشروع المتابعة هذا (وهي دائرة النهوض بأحوال القبائل في ولاية أندرا براديش) مما وفر بعض الاستمرارية في مجالات محددة، إلا أنه لم يشكل بأي حال من الأحوال بديلاً عن "استراتيجية خروج" واضحة. ففي الحالات التي يكون فيها مشروع المرحلة الثانية "مرحلة ثانية" بمعنى استكمال أكبر (أي تغطية المنطقة والمجموعات المستهدفة والتدخلات) يبقى من الضروري وجود خطة للانسحاب التدريجي في نهاية "المرحلة الأولى".



الصورة 6 صورة لبئر يتم تعميقه ووضع أنابيب فيه

التوصيات

- من الضروري للغاية أثناء تصميم المشروع إيلاء الاهتمام الجدي لمسألة توفير ما يلزم لتطوير خطة لما بعد استكمال المشروع بما في ذلك تحديد المسؤوليات والأدوار المؤسسية.
- هناك حاجة ماسة لأن يقدم الصندوق والدولة مساعدة فورية بهدف تعزيز إنجازات وأثر مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرياديش القائم على المشاركة وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات في المجتمعات المحلية ومؤسساتها. ويتطلب هذا تخصيص موارد إضافية تركز على وجه الخصوص للتدريب والتعبئة الاجتماعية
- غالباً ما يكون استمرار الصندوق في تقديم المساعدة في فترة ما بعد استكمال المشروع حاسماً للغاية. ويمكن تيسير هذه المهمة من خلال إيجاد نظام مراقبة لما بعد استكمال المشروع لتحديد القضايا الهامة التي تتطلب متابعة وتوجيه الصندوق. وقد تلقي مثل هذه المراقبة لما بعد استكمال المشروع الضوء على الحاجة للقيام بدراسات متابعة معينة في مجالات توفر إمكانية توليد المعارف. كذلك فإنها توثق الابتكارات على المستوى الميداني والتي يمكن اختبارها فيما بعد، وتسهم أيضاً في أنشطة الصندوق لرصد الأثر. وبهذا الصدد، فقد تنطوي تصاميم المشروعات المستقبلية على إحداث صناديق خاصة بالبناء المؤسسي لهذا الغرض. ويجب النظر لهذه العملية على أنها جزء لا يتجزأ من التصميم، وأن لزم الأمر فعلى الصندوق أن يقدم منح لفترة ما بعد المشروع لضمان القيام بمثل هذه الأنشطة. ويمكن للصندوق أن يتحرى إمكانية استخدام برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية أو آلية منح المساعدة التقنية لهذا الغرض.



الأمن الغذائي، والزراعة المتنقلة، والبيئة



الصورة 7 مستفيدة تقوم بتنظيف قناة للري توصل المياه إلى حقلها

23 - فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، فإن أهم نشاط قام به المشروع هو محاولته استخدام نظم الزراعة المروية المستقرة لتحل محل الطرق التقليدية في الزراعة المتنقلة (زراعة البودو)، والهدف من ذلك هو تحسين الأمن الغذائي الأسري من خلال زراعة الأرز ومحاصيل البستنة، علاوة على حماية البيئة من التصحر وتعرية التربة. ويتطلب هذا الأمر تغييرات جذرية في أنماط وأساليب الزراعة وإدخال نظم زراعية خبرة الجرجيان فيها قليلة إن لم تكن معدومة. ولذا فإن "حزمة" المشروع بهذا المعنى تتضمن برامج تدريب وإشراف خبير، علاوة على مدخلات مثل البذار والأسمدة والغراس.

24 - كانت النتائج المادية لعنصر الموارد الطبيعية على وجه العموم مساوية للأهداف الموضوعة لها أو تجاوزتها حيث طرأت زيادة تعادل ستة أضعاف في المساحات المروية، وتمت زراعة حوالي 40 000 هكتار بمحاصيل البستنة. وأزداد الإنتاج الكلي من الأغذية في منطقة المشروع بما يقدر بحوالي 500% خلال عمر المشروع. إلا أن هذه الأرقام تخفي وراءها مشاكل هامة بما فيها الصيانة الرديئة لنظم الري، والافتقار إلى المعرفة الكافية بتقنيات زراعة محاصيل البستنة، ولعل الأهم من ذلك كله، زيادة التعرض للجفاف بسبب الاعتماد على الزراعة المروية على حساب التقنيات التقليدية التي تتضمن إجراءات متأصلة فيها لمواجهة ظروف الجفاف الدورية. وعند سؤالهم، اعترف المزارعون بأنهم استمروا في الزراعة المتنقلة كآلية يمكنهم الرجوع إليها عند الضرورة، أو أنهم قد يقومون بإحياء هذه الزراعة إذا اقتضى الأمر. ويبدو أن موقف السلطات من هذا الموضوع كان مرنا نظرا للظروف الصعبة.

25 - ما يجب إدراكه هنا هو حجم التغيير الذي ينطوي عليه استبدال نمط زراعي تمت تجربته واختباره بأساليب تتطلب تقنيات مختلفة؛ وأنماط موسمية مختلفة ومواقف مختلفة تجاه الموارد الطبيعية. والعامل الأساسي هنا هو الحاجة لتدريب فعال ومشورة وبحوث مواعمة بهدف دعم التحول هذا وضمان استمراريته. يجب أن تمتد برامج التدريب لتطول المدربين أنفسهم علاوة على المتدربين، لأن العديد من المسؤولين في الدوائر المختصة لا يتمتعون إلا بخبرة محدودة سواء في المجتمعات القبلية أو في زراعة المرتفعات تحت الظروف المناخية والجغرافية المادية المحلية. كذلك يجب أن تكون برامج التدريب منتظمة ومستمرة لأن المشاكل الموجودة في بستان الكاشيو في نروة إنتاجه ليست نفسها المشاكل الموجودة في بستان تمت زراعته حديثاً، والتقنيات المستخدمة في زراعة محصول ثان ليست نفسها التقنيات التي تستخدم في نظام يعتمد زراعة المحصول الواحد، كذلك لا بد من توفير الأسمدة ولكن لا بد أيضاً من تطبيقها بشكل صحيح. وقد عدا العمل في الأقسام المتخصصة أكثر صعوبة بسبب التغييرات المتكررة في طاقم العاملين فيها والتركيز على أهداف رسمية يمكن التحقق منها إحصائياً. ويبدو أن بحوث المواعمة قد بالغت في التركيز على الأنشطة التي تور حول سلع معينة ولم تركز بما فيه الكفاية على الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية. إضافة إلى ذلك، فقد تم اعتبار زراعة الكاشيو على ما يبدو على أنها الدواء الشافي لجميع المشاكل مما أدى إلا زراعته في ترب غير صالحة له وتحت ظروف مناخية لاتناسبه. ويمكن ملاحظة آثار ذلك على وجه الخصوص في الارتفاعات الأعلى من باديرو.

التوصيات

- لا بد من التركيز على البحوث الأولية الخاصة باختيار محاصيل البستنة في مناطق معينة. وعلى الرغم من أن المشروع، نظرياً على الأقل، قد ترك الخيار الأخير للمحاصيل للقرويين أنفسهم، فإنه من الواضح أنه من الحيوي للغاية تقديم بدائل تقتصر على المحاصيل التي يثبت نجاحها في ترب معينة وارتفاعات وظروف جوية معينة. وحيث أن المزارعين لا يتمتعون بأي خبرة في زراعة هذه المحاصيل فمما لا مفر منه (ومعهم الحق في ذلك) أن يتأثروا بما يقوله مسؤولو الزراعة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، في وكالة التنمية القبلية المتكاملة في باديرو، ونظراً للظروف المناخية والزراعية الأيكولوجية الممتازة، فقد تمت زراعة مناطق واسعة بالبن حتى أنه تمت تغطية مناطق أوسع بالأشجار التي توفر الظل. يجب أن تقوم حكومة الولاية بمبادرات خاصة لتكثيف زراعة البن إذ ثبت أنه يتمتع بشعبية واسعة بين صفوف المجتمعات القبلية، كما أنه يولد عوائد اقتصادية أكبر. كذلك فقد نجم عن زراعته تقليص للزراعة المتنقلة كما أدى إلى مكاسب إيجابية للبيئة التي استفادت أيضاً من التغطية الحرجية المتزايدة

- يعد تدريب المدربين المطلب الأول للبرامج التدريبية على الأقل فيما يخص بالوقت. ويجب أن يأخذ هذا التدريب بالحسبان حقيقة أن مسؤولي الأقسام المختصة أنفسهم لا يتمتعون إلا بمعرفة محدودة جداً بالظروف المحلية السائدة وبالمجتمعات القبلية أيضاً. ومن هنا يجب أن ينطوي محتوى التدريب على الأساسيات في هذا المجال. في الوقت نفسه، على المسؤولين أن يفهموا أن سلطاتهم كخبراء تعتمد على المستوى الحقيقي لخبراتهم بالظروف المعينة التي يعملون في ظلها. وبعبارة أخرى، فإن خبرتهم ليست وظيفة من وظائف منصبهم وإنما لا بد من استعراضها.

- لا يمكن إثبات قيمة بحوث المواعمة إلا من النتائج المتحققة ميدانياً حيث لا تكون المعايير تقنية أو أكاديمية وإنما



محلية. ومن هنا يوصى بتطبيق اختبار بحوث الموامة على مستوى القرية، ويعتمد هذا بدوره على وجود خدمة إرشادية نشطة وحسنة التدريب. في الوقت الحالي تعاني خدمات الإرشاد في ظل مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش القائم على المشاركة من عدم كفاية المرشدين وعدم كفاية تدريبهم مما يوحى بعدم إيلاء هذا العنصر الحاسم المتمثل بإدارة الموارد الطبيعية الاهتمام الكافي في ظروف تتم فيها محاولة إجراء تحول زراعي جذري.